الموسم الثاني
للانصات المركزي

"المجلة": مام جلال وضرورة التحالف بين التيارات المغبونة إقليميا

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 31
الاحد
2024/05/12
No. :7916

تمسكنا مشهود له

باجراء انتخابات نزيهة في موعدها

إيمان راسخ بالشراكة الحقيقية في إدارة البلد

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

المطبعة
احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- صياغة ستراتيجية جديدة بين الاقليم والعراق وامريكا ضرورة مرحلية
- إيمان راسخ بالشراكة الحقيقية والجميع يعرفون تمسكنا بالانتخابات
- تأجيل الانتخابات يضر بمكانة اقليم كوردستان وشرعية مؤسساته
- تاكيدات على اهمية اشراف المفوضية العليا على انتخابات الاقليم
- مام جلال مرة أخرى..ضرورة التحالف بين التيارات المغبونة إقليميا
- هيئة المناطق الكوردستانية تدعو الى رفع الظلم عن قرية بلكانه
- رئيس الجمهورية: ضرورة حل جذري لمسألة الموازنة ومستحقات الإقليم
- رئيس الجمهورية: بغداد تحتاج إلى المزيد من الخدمات والاهتمام
- السيدة الأولى تشيد بدور نساء العراق في ظروف الحرب والسلام

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- دستور جمهورية العراق يمثل روح الشعب وآمالهم
- الإحساس بالزمن سياسيا
- مسار التنمية الضائع في العراق و الإصلاحات الاقتصادية
- هل لـدينا صحافة ً مسؤولة ؟
- المواطنة وإشكالية الدولة والحكومة

حقائق تاريخية

- الباحث أنطون قس جبرائيل:

مسيحيو بيث نهرين في عهد الإتحاد المللي

المرصد التركي و الملف الكردي

- دميرتاش السياسي الأكثر شعبية ودعماً من قبل الناخبين الكرد
- حديث إردوغان عن انفراجة سياسية هل هو مناورة جديدة ؟
- مايكل روبين : لقد حان الوقت لقلب الطاولة

المـرصد الايراني

- الطاقة الذرية: التعاون النووي مع إيران في طريق مسدود
- طهران: لتركيا مكانة خاصة في سياسة الجوار الإيرانية
- قاآني وصراعات القيادة المتنامية في عالم ما بعد سليماني

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

- بوتين، قيصر يحلم باستعادة أمجاد روسيا الغابرة
- بيان الصين وفرنسا المشترك حول الوضع في الشرق الأوسط

العدد: 7916... 2024-05-12

صياغة ستراتيجية جديدة بين الاقليم والعراق وامريكا ضرورة مرحلية

ضمن لقاءاته ومباحثاته الدبلوماسية في العاصمة الامريكية ،واشنطن ، عقد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني اجتماعا يوم الخميس ٢٠٢٤/٥/٩ في واشنطن، مع مايك غارسيا عضو لجنتي الاستخبارات والدفاع (لجنة برامج تدريب ومساعدة قوات البيشمركة) في مجلس النواب الامريكي.

وخلال الاجتماع الذي حضره درباز كوسرت رسول مسؤول مكتب العلاقات، اشاد الرئيس بافل جلال طالباني بدور التحالف الدولي وخاصة الولايات المتحدة الامريكية، في مساعدة وتسليح قوات البيشمركة وقال: ننظر بتقدير وعرفان الى دور وتضحيات الولايات المتحدة والحلفاء في سبيل استقرار المنطقة.

واضاف: ان صياغة ستراتيجية جديدة بين اقليم كوردستان والعراق والولايات المتحدة في اطار حماية المصالح العامة ومواجهة التحديات، ضرورة ملحة للمرحلة الراهنة.

في جانب آخر من الاجتماع، ناقش الجانبان بصورة مستفيضة، آخر المستجدات السياسية في اقليم كوردستان، العراق، والشرق الاوسط، واكدا ضرورة استمرار الحوار لحل المشكلات والخلافات، وقال الرئيس بافل جلال طالباني: جهودنا تنصب باتجاه حماية الاستقرار، ورفاهية مواطنينا، وإبعاد البلاد عن الصراعات، وعلاقاتنا مع دول المنطقة والعالم هي في ذلك الاطار ومن اجل تحقيق مصالحنا الوطنية.

إيمان راسخ بالشراكة الحقيقية في إدارة البلد والجميع يعرفون تمسكنا بإجراء الانتخابات

اجرى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم السبت ٢٠٢٤/٥/١١، لقاءين منفصلين بالعاصمة الأمريكية واشنطن، مع كل من آموس هوجستاين، المنسق الخاص للرئاسة الأمريكية للبنية التحتية العالمية وأمن الطاقة، وستيف بيتنر مدير دائرة شؤون العراق في وزارة الخارجية الأمريكية.

وخلال اللقاءين اللذين حضرهما درباز كوسرت رسول، مسؤول مكتب العلاقات للاتحاد الوطني، جرى التباحث حول آخر المستجدات في اقليم كوردستان، العراق والمنطقة.

الوضع العام في الاقليم وقطاع الطاقة

وقدم الرئيس بافل جلال طالباني توضيحات حول الوضع العام في اقليم كوردستان وقطاع الطاقة، مشيرا الى أن «اقليم كوردستان له بنية تحتية قوية من الغاز، يجب التعامل معها بمسؤولية، كما ينبغي تطوير هذا القطاع من خلال إستراتيجية وطنية جديدة، ليكون عاملا لتقوية البنية التحتية لاقتصاد اقليم كوردستان، وتصرف وارداته في خدمة المواطنين وإعمار اقليمنا، وهذا هو الهدف الذي نسعى لتحقيقه

> اقليم كوردستان له بنية تحتية قوية من الغاز، يجب التعامل معها بمسؤولية

ونريد المضي نحو العمران والرفاهية».

وفي واشنطن أيضا، نظمت ندوة حوارية للرئيس بافل جلال طالباني من قبل مكتب شؤون الشرق الادنى في الخارجية الأمريكية، حضرتها مكاتب مكافحة الارهـاب، الشؤون العسكرية والسياسية، الديمقراطية وحقوق الانسان والعمل، عمليات الصراع والاستقرار، الاستخبارات والتحقيقات.

كنا دوما مع الحل السلمي

في مستهل الندوة، قدم الرئيس بافل ملخصا وافيا عن الأحـداث والمستجدات السياسية، موضحا السياسة الوطنية للاتحاد الوطني الكوردستاني كقوة مؤثرة ومسؤولة تجاه اقليم كوردستان وشعبه، وقال: «كانت مساعينا منذ البداية من أجل تعزيز التعايش المشترك وإنهاء الخلافات، حيث كنا دوما مع الحل السلمي للمشكلات، وعملنا على أن نكون جزءا من الحل، ولدينا إيمان راسخ بالشراكة الحقيقية في إدارة البلد، وقد اتفقنا مع شركائنا في بغداد ضمن إطار حماية المصالح العليا، على إدارة البلد بالاستناد الى مبادئ الدستور وصون حقوق جميع المكونات في العراق».

وتضمنت الندوة حوارا مفتوحا، حيث قدم الرئيس بافل التوضيحات اللازمة للحضور، بشأن مسائل الانتخابات وإعادة تنظيم قوات البيشمركة، قائلا: «الجميع يعرفون موقفنا حول إجراء الانتخابات وتطوير العملية الديمقراطية في اقليم كوردستان، وأغلبية الأطراف السياسية الأخـرى متفقة معنا وتهدف الـى إحـداث تغيير في نمط الحكم، ونرفض أي مسعى لتأجيل الانتخابات، لأننا لا نريد جعل إرادة ورغبة المواطنين في التغيير ضحية للمصالح الشخصية».

وفيما يتعلق بمسألة البيشمركة، قال الرئيس بافل جلال طالباني: الجهود متواصلة لإعادة تنظيم قوات البيشمركة وجعلها قوة وطنية، وننظر اليها بأمل، ودعم ومساعدات التحالف الدولي وخاصة الولايات المتحدة في هذا المجال محل تقديرنا وتسهم في تسريع العملية،كما نشدد على إدامة التنسيق العسكري والاستخباري من أجل حماية حياة المواطنين واستقرار المنطقة، لأن مخاطر الارهاب مستمرة، وعلينا جميعا مواجهتها معا».

تأجيل الانتخابات يضر بمكانة اقليم كوردستان وشرعية مؤسساته

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كوردسنان، الخميس ٢٠٢٤/٥/٩ عزرا زيا وكيلة وزارة الخارجية الامريكية لشؤون الامن المدني والديمقراطية وحقوق الانسان.

وقال قوباد طالباني خلال الاجتماع: من حرصنا على مستقبل اقليم كوردستان نحن قلقون من جميع المحاولات والخطوات التي تهدف الى تاجيل وعرقلة عملية الانتخابات، لان ذلك يلحق ضرراً لايعوض بموقع الاقليم ومؤسساته، ويضع مستقبل بلدنا امام مصير مجهول.

واضاف نائب رئيس مجلس الوزراء: تحدثنا مع الوفد الامريكي عن ملف الانتخابات، وفي نفس الوقت ومع تاكيدنا على مبادئنا

واسسنا الثابتة في حياتنا السياسية، ولسنا مستعدين للتراجع عن تلك القيم والمبادئ، بل نحن في سعي مستمر لتحسين اوضـاع الحريات الصحفية وحقوق الانسان في اقليم كوردستان، ونقف بكل قوتنا بوجه العنف ضد النساء.

من جهة ثانية أعرب قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، عن قلقه من المساعي التي تبذل لتعطيل عملية الانتخابات، مؤكدا أن تأجيل وتعطيل الانتخابات يلحق أضرارا بمكانة ومؤسسات الاقليم، بحيث لايمكن تعويضها.

جاء ذلك خلال اجتماع قوباد طالباني، مع جنين بلاسخارت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة الى العراق، الخميس ٢٠٢٤/٥/٩، حيث قال: «حذرنا مسبقا بأن أي خطوة أو مسعى لتأجيل أو تعطيل العملية الانتخابية، يضر بمكانة الاقليم ومؤسساته الشرعية»، مضيفا: «يجب إجراء الانتخابات في الموعد المحدد لها، وعدم ترك مستقبل الاقليم وحياة ومعيشة مواطنيه في مصير مجهول».

وشدد نائب رئيس الـوزراء على أن موقفهم من ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها واضح، ونابع من قلقهم إزاء مستقبل الاقليم.

نحن في سعي مستمر لتحسين اوضاع الحريات الصحفية وحقوق الانسان في اقليم كوردستان

تاكيدات على اهمية اشراف المفوضية العليا المستقلة على انتخابات الاقليم

كشف النائب عن الاتحاد الوطني الكردستاني كاروان ياورويس، الخميس، أن مجلس النواب يسعى من خلال تعديل تمديد عمر مفوضية الانتخابات لكي تشرف على انتخابات كردستان.

وقال في بيان إن "مجلس النواب سيجري القراءة الأولى للتعديل الثاني لقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات"، مبينا أن "فقرة جديدة أضيفت إلى جدول أعمال جلسة اليوم بأغلبية أصوات الأعضاء"، موضحا أن "المجلس سيجري القراءة الأولى لتعديل المادة (٧) من قانون المفوضية".

وبين أن" التعديل من شأنه تمديد عمر مجلس المفوضين لستة أشهر أخرى، والهدف منه منح مفوضية الانتخابات الدعم القانوني لتتمكن من الإشراف على الانتخابات التشريعية في إقليم كردستان".

ولفت البيان إلى أن" قادة الأطراف الشيعية في العملية السياسية اشترطت على رئيس الاقليم تأجيل الانتخابات كي تشرف عليها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات"، مؤكدا أن" واحدة من مشاكل الحزب الديمقراطي مع الانتخابات هي أن يتم الإشراف عليها من داخل الإقليم نفسه وليس من مفوضية الانتخابات العراقية".

وتابع النائب عن الاتحاد الوطني الكردستاني كاروان ياورويس أن" على مجلس النواب تمديد فصله التشريعي الحالي كي يتمكن من تمرير هذا التعديل والمصادقة على جداول الموازنة وانتخاب رئيس جديد للبرلمان".

استحقاق دستوري أمام إرهاصات سياسية

الى ذلك أكد نواب في البرلمان العراقي أن انتخابات برلمان كردستان هي استحقاق دستوري لا بد من إجرائها، وأن الأمر الولائي للمحكمة الاتحادية بعدم المضي بإجرائها موقتا لحين حسم الشكاوى والخلافات هو من أجل المصلحة العليا للبلد، وأن تأخيره بعد حسم كل الإجراءات المادية والفنية واللوجستية من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات هو بسبب الإرهاصات السياسية.

وفي السياق ذاته قال عضو مجلس النواب محمد نوري للمسرى إنه "يجب إجراء انتخابات برلمان كردستان في أقرب وقت بإشراف الحكومة الاتحادية والمفوضية العليا للانتخابات والمنظمات الدولية المعنية بالانتخابات، وبالتالي قرار بعض الاطراف بعدم المشاركة بها كان قرارا مستعجلا، والتصريحات التي تطلق برفض الانتخابات وعدم المشاركة بها، ماهي إلا تصريحات لخلق ضغوط سياسية وتصب في مصلحة من يطلقها".

التريث بسبب إرهاصات سياسية

عضو مجلس النواب مهدية اللامي اوضحت للمسرى أنه "تم التريث بإجراء انتخابات برلمان كردستان بسبب إرهاصات سياسية، بدليل ان مفوضية الانتخابات حسمت كل الأمور المادية والفنية واللوجستية لإجراء تلك العملية لصالح إقليم كردستان"، مبينة أن "عدم وجود توافقات سياسية بين احزاب الإقليم انفسهم لإجراء الانتخابات وإقامة ذلك العرس الانتخابي والاستحقاق الدستوري كان سببا لعدم تهيء المناخ للمضي به"، مؤكدة أن "التريث والتاخير ليس مهما، ولكن المهم إجراءه لاحقا بوقته وأن يكون نزيها وشفافا".

ومن جانبه بين عضو مجلس النواب فيصل النائلي للمسرى أن "هناك أمرا ولائيا من المحكمة الاتحادية بإيقاف إجراءات انتخابات برلمان كردستان وعدم المضي بها حاليا لحين الانتهاء من الشكاوى عليها، وان كل طرف له الحق بتقديم الادلة للمحكمة لتبين مبراراتها للمضي بها أو التأجيل، ودون شك الكلمة ستكون للقضاء بهذا الملف".

تعنت و إضاعة وقت وهدر للأموال

وبدوره أشار عضو مجلس النواب جواد اليساري للمسرى إلى أن "انتخابات الإقليم تواجه مشكلة أو اعتراضات من بعض الأحزاب على إجرائها في الوقت الحاضر، وبالتالي فإن الحكومة والمفوضية العليا أعلنتا استعدادهما للمضي بإجرائها، ولكن مجلس النواب لا يريد كسر العظم بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم"، مبينا انه "يجب على كل الاطراف ان تصل إلى اتفاق وآلية لإجراء تلك الانتخابات، وإذا كانت هناك مصلحة في التاجيل فلا باس بذلك، ولكن لا نريد أن تتشنج العلاقات بين الحكومتين من أجل الانتخابات"، معربا عن امله بأن تحل الإشكالات الموجودة بخصوصها ويحدد موعد مناسب لإجرائها لاحقا يكون مقبولا من قبل الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم".

وبعد ان أصدرت المحكمة الاتحادية أمرا ولائيا يقضي بوقف تسجيل قوائم المرشحين والمصادقة عليها لانتخابات كردستان بطلب من بعض الجهات، وصفت جهات أخرى الأمر بأنه إضاعة لجهود ومساعي الأحزاب والمرشحين وهدر لملايين الدولارات وحدوث الارتباك في عمل المفوضية، فضلا عن الأضرار التي تلحق بشعب كوردستان نتيجة عدم تشكيل حكومة منتخبة .

رستم محمود:

مام جلال مرة أخرى..ضرورة التحالف بين التيارات المغبونة إقليميا

*مجلة «المجلة » اللندنية

خلال أية مراجعة لمذكرات وسيرة الرئيس العراقي السابق وزعيم «الاتحاد الوطني الكردستاني»، جلال الطالباني، يستغرب المرء من الكم الهائل لعلاقات هذا السياسي القومي الكردي مع الأحزاب والتيارات والقادة القوميين العرب في العراق وسوريا، وكل المنطقة. استهلالا بعلاقة استثنائية جمعته منذ شبابه الأول مع قائد القومية العربية في المنطقة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، مرورا بتحالف وثيق ضمه إلى الرئيسين السوري حافظ الأسد والليبي معمر القذافي، انتقالا لأنواع من التحالف والتداخل مع الحركات القومية في العراق، بما في ذلك حزب «البعث» نفسه قبل وصوله لسُدة الحُكم، والأجنحة المعارضة من التنظيم العراقي لـ«البعث» فيما بعد، وليس انتهاء بالانتماء والعضوية المباشرة في تنظيمات مثل «حركة القوميين العرب»، و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، حتى إنه بقي يحمل بطاقات انتظامه في تلك التشكيلات طوال حياته، مفتخرا بعلاقاته الوطيدة مع تلك التشكيلات، مصنفا إياها كشريك أولي ودائم في مشروعه السياسي.

كيف كان لزعيم قومي كردي أن يفعل كل ذلك وهو الذي من المفترض أنه يشغل مكانة من يقود حركة قومية ذات مطالب من ممثلي القومية العربية نفسها؟!

تتبعا للمذكرات نفسها والسيرة الذاتية، واعتمادا على ما كان الرئيس طالباني يكشفه على الدوام لساسة وقياديين كرد مقربين منه، فإنه لم يكن يرى في هذا الاندماج والتواصل بين شخصية وحركة قومية كردية مع نظيرتها القومية العربية أي خطأ في الممارسة أو تناقض في المنطق السياسي، بل على العكس تماما، يجدها استراتيجية ضرورية للحركة القومية الكردية أولا، بكل تياراتها ونزعاتها الأيديولوجية التفصيلية، ومثلها طيف التنظيمات السياسية العربية في دول المنطقة، لكن تحديدا في سوريا والعراق.

فالرئيس طالباني كان يصنف الحركات السياسية في منطقتنا- القومية في زمانه- إلى نوعين منفصلين ومختلفين تماما، وحتى متناقضين بالضرورة: أحدهما بنزعة للهيمنة المتجاوزة للحدود الكيانية، وذات ذاكرة وهوية إمبراطورية مستبطنة، تملك طموحا غير قليل

> كان يرى ضرورة في التحالف بين التيارات المغبونة إقليميا، لما يجمعها من مصالح ومصائر

لتفكيك الكيانات الأصغر حجما، وإلحاقها وتحطيم مجالها الوطني.

كان الرئيس طالباني يرى ذلك في كل التيارات السياسية التركية والإيرانية بالضرورة الحتمية، المركزية السلطوية منها تحديدا. وكان يرى فيها طموحا مستداما لاستعادة «المجد» والشرط الإمبراطوري الذي كان.

وتاليا سعيا حميما لاستضعاف دول المنطقة وتياراتها السياسية الرئيسة، أيا كانت الخطابات والأيديولوجيات التي تقدم نفسها بها.

على الطرف النظير، كان يجد في الحركات السياسية العربية والكردية، ومثلها تيارات ممثلة لجماعات أهلية أخرى أصغر حجما في المنطقة- كانت قومية في زمانه- قوى مغبونة، قابلة للكسر والخضوع على الدوام، لاهثة في سبيل تقليل حجم التدخل والهيمنة الإقليمية على بلدانها ومجالاتها الداخلية، ذات مصلحة تاريخية في حماية مجالها الداخلي.

وفي رؤيته السياسية الأكثر عمقا، كان الرئيس طالباني «مام جلال- حسب التسمية الشعبية الكردية» يرى في تدخل النوع الأول في بلدان النوع الثاني سببا أوليا ودائما لفشل هذه الأخيرة في تحقيق مراميها وتطلعاتها. لأجل ذلك، فإن الرئيس طالباني كان يرى ضرورة في «التحالف» بين هذه التيارات المغبونة إقليميا، لما يجمعها من مصالح ومصائر، ومواجهة ضرورية وحتمية لنزعات الهيمنة المتدفقة إلى بلدانها من خارج الحدود، ذات الأحلام الإمبراطورية.

وكان يسرد أعدادا لا متناهية من التجارب السياسية، التي كادت فيها الحركات القومية العربية والكردية أن تتوصل إلى حلول ناجزة للمسألة الكردية أو أية قضية وطنية أخرى في بلدانها، لكنها كانت تفشل بسبب تدخلات هذين البلدين «الإمبراطوريين»، اللذين كانت القوى السياسية داخلهما تختلف وتتصارع على كل شيء، لكنها تتفق على نزعة الهيمنة على بلدان الضفاف حولهما.

تبدو رؤية وقراءة الرئيس طالباني صالحة حتى في الحاضر الراهن، وإن تغيرت بعض التسميات والعناوين، لكن المضامين والسياق الجوهري لا يزال ذاته.

فأية معاينة للحياة العامة في بلدان المنطقة، للظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية فيها، وفي سوريا والعراق أولا، وما يماثلهما من بلدان قلقة إلى جوارهما، تظهر كيف تنوس هذه البلدان بين النفوذين التركي والإيراني، اللذين يتبادلان الأدوار والمصالح بشكل موضوعي داخل هذه البلدان، دون أن يندفعا لأي نوع من الصِدام، ولو على المستوى السياسي، على الرغم من كل التناقضات الظاهرة فيما بينهما.

على دفة نظيرة، فإنهما يستخدمان طيفا واسعا من الحركات والقوى السياسية في هذه البلدان وظيفيا لمصالحهما، يصطنعان لها تناقضات وصراعات داخلية مزيفة، يدخلان الحياة السياسية في هذه البلدان في سرداب من الحروب الداخلية، الدموية والباردة، على الدوام.

ما يجمع بلدي الهيمنة هذين في المحصلة، هو الرغبة المستدامة في إبقاء سوريا والعراق، وكل بلدان المنطقة لو استطاعا، في دوحة مستمرة من الضعف الداخلي المكين، لتبقى فضاءاتها السياسية حاضرة وقابلة للاختراق، غير متوازنة وغير جاهزة لبناء سياق ورؤية وطنية، ينتشلها من حالة التفكك و«التلاشي الوطني» التي تعيشها.

وحسب السياق نفسه، ثمة تيارات سياسية كبرى في هذه البلدان، وفي سوريا والعراق أولا باعتبارهما مركزي الاستقرار الأساسيين، تيارات عربية وكردية بالضرورة، تملك مصلحة حتمية في التكاتف فيما بينها، يجمعها شرط واحد، أولي ودائم، هو إخراج بلدانها من دائرة الهيمنة الإقليمية، التي تحمل كل شرور الاستعمار القديم، دون أن تملك أيا من قيمه الإيجابية التحديثية.

هيئة المناطق الكوردستانية تدعو الى رفع الظلم عن قرية بلكانه

اصدرت الهيئة العامة للمناطق الكوردستانية خارج ادارة اقليم كوردستان بيانا حول الضغوطات التي يتعرض لها الفلاحون الكورد في قرية بلكانه بمحافظة كركوك.

وجاء في البيان: مع الاسف منذ يومين قام العرب الوافدون ودون اي حق وبعيدا عن اسس السلام والتعايش بنصب خيم في قرية بلكانه، فقامت قوات الجيش بمنع الفلاحين الكورد من حصد محاصيلهم الزراعية في تلك المنطقة.

اضاف البيان: نحن في حكومة اقليم كوردستان على اتصال مستمر مع الجهات ذات العلاقة لكي يكون الدستور هو الفيصل وعدم تخريب روح الاخوة بالقوانين القديمة والسماح لسكان المنطقة بممارسة حياتهم الطبيعية.

واوضح البيان: ندعو الحكومة الاتحادية الى عدم الصمت تجاه هذا الظلم الذي يتعرض له الفلاحون الكورد، كما ندعو الكتل الكوردستانية الى تكثيف جهودها من اجل معالجة هذه المشكلة، ونطالب بمنح العرب الوافدين مستحقاتهم المالية واعادتهم الى مناطقهم.

وتابع البيان: نطمئن الجميع بان هيئة المناطق الكوردستانية خارج ادارة اقليم كوردستان ستستمر بجهودها من اجل رفع الظلم عن الفلاحين الكورد في منطقة بلكانه وباقي المناطق الكوردستانية الاخرى، كما نؤكد في نفس الوقت ان الالتزام بالدستور وبنود المادة ١٤٠ هو الضامن لمعالجة المشاكل في تلك المناطق.

رئيس الجمهورية: ضرورة حل جذري لمسألة الموازنة والمستحقات المالية للإقليم

أهمية تفعيل الاتفاقيات، وحل القضايا العالقة وفقا للدستور والقانون

وصل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، السبت ١١ أيار ٢٠٢٤ إلى أربيل عاصمة إقليم كردستان. وكان في استقبال فخامته بالمطار رئيس إقليم كردستان السيد نيجيرفان بارزاني وكبار المسؤولين في حكومة الإقليم.

وفي بداية مباحثاته ،التقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، السبت ١١ أيار ٢٠٢٤ في اربيل ، رئيس إقليم كردستان السيد نيجيرفان بارزاني.

وجرى، خلال اللقاء، الذي حضره نائبا رئيس الإقليم وعدد من الوزراء والمسؤولين في الإقليم، استعراض الأوضاع العامة في البلاد والتطورات الإقليمية، كما تم التأكيد على ضرورة ترسيخ الأمن والاستقرار في البلد، وتنسيق الجهود بين القوى السياسية للمحافظة على المكتسبات المتحققة والتطورات الإيجابية التي يشهدها العراق.

وشهد اللقاء بحث العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وأهمية تفعيل الاتفاقيات، وحل القضايا العالقة وفقا للدستور والقانون، كما أشاد فخامة الرئيس بالخطوات التي أدت إلى المزيد من

تطوير وتعزيز العلاقات بين الجانبين.

وأكد رئيس الجمهورية أهمية الحوار المستمر والوصول إلى تفاهمات مشتركة وبما يوفر الحياة الكريمة للمواطنين في مناطق البلاد كافة.

وأشار السيد الرئيس إلى ضرورة تعزيز العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وحل مسألة الموازنة والمستحقات المالية للإقليم بشكل كامل، والعمل على حل العقبات التي تواجه المزارعين واستلام القمح من قبل الحكومة الاتحادية، مؤكدا فخامته أنه يولي أهمية كبيرة لتوطيد العلاقات بين العراق بما فيه إقليم كردستان مع دول الجوار والمنطقة والعالم وبما يرسخ الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة.

من جانبه، أشار رئيس إقليم كردستان إلى الجهود المتواصلة لإرساء الأمن والسلام، فضلا عن إيجاد الحلول للمسائل العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان.

كما استعرض رئيس الإقليم نتائج زيارته الأخيرة إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وانعكاستها الإيجابية على مسار العلاقات بين البلدين الجارين بصورة عامة.

استقبال مشاركين في المؤتمر الخاص بالمياه

هذا واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، مساء اليوم السبت١١ أيار ٢٠٢٤ في مقر إقامته في أربيل عددا من المشاركين في المؤتمر الخاص بالمياه والتغيرات المناخية وآثارها السياسية والاقتصادية والديموغرافية المنعقد في جامعة كردستان بالتعاون مع ملتقى بحر العلوم للحوار، والمركز الفرنسي لأبحاث العراق والذي يناقش وعلى مدى يومين الرؤية المستقبلية لمواجهة آثار التغيرات المناخية والشحة المائية.

وأكد فخامة الرئيس، خلال اللقاء، ضرورة الحفاظ على المصادر المائية من التلوث والتركيز على استراتيجية حصاد المياه وإنشاء مشاريع السدود والنواظم التي تؤدي إلى الاستفادة المثلى من الإيرادات المائية خصوصا مياه الأمطار، وإنشاء وحدات معالجة مياه الصرف الصحي، وضرورة إدماج البعد المناخي والبيئي والطاقات المتجددة في المناهج الدراسية.

وقدّم السيد الوكيل الفني لوزارة البيئة شرحا عن جهود الوزارة لتعزيز الرقابة البيئية ورفع مستوى الوعي بأهمية الأمن المائي.

هذا وسيلتقي فخامة الرئيس، خلال زيارته عددا من المسؤولين الحزبيين والحكوميين لبحث الأوضاع السياسية والتطورات على الساحة المحلية والإقليمية، فضلا عن العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان.

كما من المؤمل أن يحضر رئيس الجمهورية مؤتمرا حول الجفاف وتأثير تغير المناخ على السياسة والاقتصاد والديموغرافيا في العراق.

رئيس الجمهورية: بغداد تحتاج إلى المزيد من الخدمات والاهتمام

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٩ أيار ٢٠٢٤ في قصر بغداد، رئيس مجلس محافظة بغداد الدكتور عمار القيسي وأعضاء من مجلس المحافظة.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، حجم المسؤولية الملقاة على عاتق المجلس والمتمثلة بمتابعة توفير الخدمات وتحديث أساليب العمل بما يضمن الإسراع في تقديم الخدمات ويؤمن حقوق المواطنين جميعاً.

كما أكد فخامته ضرورة اعتماد التخطيط السليم والإفادة من الخبرات العالمية والمهنية في معالجة القضايا التي تواجه مهام عمل المجلس، وأهمية تشكيل اللجان المتخصصة لتنفيذ الخطط المعدة وبالتعاون والتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية، مشيرا في هذا الصدد إلى ضرورة وضع خطة شاملة لتطوير العاصمة بغداد والارتقاء بأوضاعها وبما يتناسب مع مكانتها التاريخية.

وأضاف رئيس الجمهورية أن بغداد تحتاج إلى المزيد من العمل والجهود لتقديم الخدمات والاهتمام بالأماكن التراثية، كما حث فخامته على ضرورة البدء بتصميم حدائق عامة للشهداء إكراما لتضحياتهم.

وشدد السيد الرئيس على أهمية ترسيخ الأمن والاستقرار في البلد، موضحا أن رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء وكل الجهات تُركز على إدامة الأمن والاستقرار لأنه المنطلق نحو تقديم الخدمات وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية، كما أكد فخامته ضرورة نقل الانطباع والصورة الحقيقية عن الأوضاع الإيجابية في العراق بعد سنوات من الحروب والإرهاب والعقوبات.

وأضاف فخامته أن أبواب رئاسة الجمهورية مشرعة للتعاون والتنسيق مع مجلس المحافظة وتقديم المساعدة القانونية والفنية من أجل الارتقاء بواقع بغداد.

وتحدث رئيس وأعضاء المجلس عن خطط المجلس، والتحديات التي تواجههم في مجال العمل والتخصيصات المالية، والتداخل في الصلاحيات بين المجلس والجهات المعنية، واحتياجات بغداد الخدمية والصحية والتعليمية.

من جانبه، أكد السيد رئيس مجلس محافظة بغداد عدم ادخار أي جهد للارتقاء بواقع العاصمة ومواطنيها وترسيخ أمنها واستقرارها، وأعرب الحاضرون عن تقديرهم لفخامة رئيس الجمهورية على اهتمامه المستمر بأحوال واحتياجات العراقيين كافة.

السيدة الأولى تشيد بدور نساء العراق في ظروف الحرب والسلام

وترفض محاولات تعديل قانون الأحوال الشخصية لالغاء حق المرأة في حضانة أطفالها

شاركت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، الجمعة ١٠ أيار ٢٠٢٤ في مؤتمر للتنمية المستدامة عقدته منظمة (حلم) تحت شعار (معاً لبناء بيئة آمنة للأسرة والطفل).

وخلال المؤتمر ألقت السيدة الأولى كلمة أشادت فيها بدور نساء العراق وقوتهن وقدرتهن على التحمل وأداء عملهن بجد في ظروف الحرب والسلام، فضلاً عن إشارتها إلى حقوق الأطفال واصفة إياهم بالمستقبل.

وفي ما يلي نص كلمة السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد في المؤتمر:

«السيدات والسادة الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

في الوقت الذي نعمل فيه على تمكين المرأة ونُشيد بدور نساء العراق وقوتهن وقدرتهن على التحمل وأداء عملهن بِجد ونسميهن بالمناضلات اللواتي استطعن التكيف في الحرب والسلام ونتحدث عن حقوق الطفل ونقول إن أطفالنا هم مستقبلنا.

يدهشني أن يتم السعي مرة أخرى إلى تعديل المادة (سبعة وخمسون) من قانون الأحوال الشخصية حيث يلغي التعديل حق المرأة في حضانة أطفالها.

إذ جَرَت محاولات سابقة لتعديل هذا القانون لكن الشعب العراقي رفض ذلك رفضا قاطعا.

دعونا نَنظر في ما هو على المَحَك، هنا في حال إقرار هذه التعديلات سيضطر عدد لايحصى من الأمهات الاستمرار

في علاقات زوجية سلبية من أجل البقاء مع أطفالهن، فأين حق الطفل في العيش في بيئة صحية وسَليمة؟

المدهش في هذا أن نفس البرلمانيين الذين يتحدثون عن المساواة وتمكين المرأة بمُجرد دخولهم البرلمان وحصولهم على الأصوات يعملون على سن هذه التشريعات التي تقوض حقوقنا وكل ما اكتسبناه خلال عقود من النضال، فهل يعملون على حرمان النساء من الحق في حمل أطفالهن بين أذرعهن الدافئة.

حقوق المرأة والطفل هي حقوق الإنسان وأن أي انتزاع لحقوق أي مواطن سواء كان من النساء أو الاقليات الدينية أو المعوقين أو غيرها يتعارض مع مجتمعنا التعددي المتسامح. علينا أن نقف جميعا ضد أي قضية تجرد المواطن العراقي من حقوقه الدستورية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

أهمية دعم المرأة لتمتين دورها السياسي والقيادي في صنع القرار

هذا واستقبلت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، الخميس ٩ أيار ٢٠٢٤ في قصر السلام ببغداد، السيدة ليلى الخفاجي أمين المكتب السياسي لتيار الحكمة الوطني، مستشارة السيد عمار الحكيم لشؤون المنظمات الدولية.

وجرى، خلال اللقاء، بحث دور المنظمات الدولية في العراق. والتأكيد على أهمية منح فرص أكثر للمرأة ليكون لها دور أكبر في العملية السياسية من خلال المشاركة في الانتخابات، واختيار المرشحات للمناصب الحكومية على أساس الكفاءة وتكافؤ الفرص. كما جرى التأكيد على أهمية دور مجلس النواب الرقابي والتشريعي.

وتطرقت السيدة شاناز إبراهيم أحمد إلى اهمية بناء الجيل الجديد ونشر ثقافة حقوق الإنسان.

بدورها، أكدت السيدة ليلى الخفاجي ضرورة تسليط الضوء على السجينات العراقيات والمناضلات السابقات ودورهن في التصدي للنظام الدكتاتوري.

العراق أول دولة في المنطقة منحت المرأة حقوقها في المناصب الحكومية

واستقبلت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، الخميس ٩ أيار ٢٠٢٤ في قصر السلام ببغداد، سعادة السفير الأسترالي لدى العراق السيد غلين مايلز والوفد المرافق له.

وجرت، خلال اللقاء، مناقشة الجهود المبذولة لمواجهة التحديات التي يواجهها البلد في مجالات ترسيخ حقوق الإنسان، وإنصاف المرأة وتمكينها من أداء دورها في المجتمع، إضافة إلى مشاكل التغيرات المناخية وتأثيراتها على البنية الاجتماعية.

كما تطرقت السيدة الأولى إلى مشكلة انتشار ظاهرة المخدرات، وضرورة تكاتف الجهود للحد من هذه الآفة الخطيرة التي تهدد كيان الأسرة والمجتمع.

وأشارت السيدة شاناز إبراهيم أحمد إلى تاريخ العراق وحضارته العريقة، مؤكدة أن العراق يعد أول دولة في المنطقة منحت المرأة حقوقها في المناصب الحكومية.

بدوره، أشاد السفير الأسترالي بالتطور الإيجابي الملموس في العراق، متمنيا المزيد من التقدم، كما عبّر عن شكره وتقديره للسيدة الأولى لحرصها على تمتين العلاقات مع أستراليا في الجوانب الإنسانية والاجتماعية.

القاضي جاسم محمد عبود العميري :

دستور جمهورية العراق يمثل روح الشعب وآمالهم

أكد رئيس المحكمة الاتحادية العليا القاضي جاسم محمد عبود العميري، يوم الخميس، على ضرورة إبعاد العملية السياسية عن المحاصصة الطائفية أو القومية، فيما أشار الى عدم جواز إجبار أحد على الانضمام الى أي حزب أو جهة سياسية.

وقـال العميري في كلمة له خلال ملتقى القضاء الدستوري العراقي الذي عقد في كلية القانون جامعة بغداد، إن "جمهورية العراق، دولة اتحادية واحدة مستقلة ونظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي وفقاً لما جاء في المادة الأولى من الدستور".

كلمة رئيس المحكمة الاتحادية العليا في ملتقى القضاء الدستوري الاول

يجب أن تكون الغاية منه بناء نظام ديمقراطي اتحادي برلماني ويتحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

((يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰفَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۚإِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ))

صدق الله العلي العظيم

أيها الأخوة الحضور ...
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إن جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة، ونظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي، وفقاً لما جاء في المادة (١) من الدستور، وإن النظام الديمقراطي في العراق يقوم على الأسس التالية ((أن الشعب هو مصدر السلطات وشرعيتها، يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر وعبر مؤسساته الدستورية، استناداً لأحكام المادة (٥) من الدستور)) وعلى مبدأ ((التداول السلمي للسلطة، عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في الدستور، استناداً لأحكام المادة (٦) منه)) وعلى وجوب توفير الضمانات كافة التي تمكن جميع المواطنين رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح، استناداً لأحكام المادة (٢٠) من الدستور، ويقوم النظام الديمقراطي في العراق كذلك على أساس حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، أو الانضمام إليها، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي حزب أو جمعية أو جهة سياسية، أو إجباره على الاستمرار في العضوية فيها استناداً لأحكام المادة (٣٩/أولاً وثانياً) من الدستور، وعدم جواز تقييد ممارسة أي من الحقوق والحريات الواردة في الدستور أو تحديدها إلا بقانون أو بناءً عليه، على أن لا يمس ذلك التحديد والتقييد جوهر الحق أو الحرية استناداً لأحكام المادة (٤٦) من الدستور، لذلك فإن أساس العملية الديمقراطية في العراق تقوم على أساس تحقيق مبدأ التداول السلمي، وإن ذلك يتحقق من خلال تطبيق مبدأ دورية الانتخابات، بما يضمن تطبيق النظام الديمقراطي بشكله الصحيح وليس مجرد نصوص قانونية من أجل الوصول إلى ديمقراطية الشعب وليس ديمقراطية السلطة الحاكمة.

ثانياً: إن الهدف من المبادئ التي يتضمنها الدستور هو إرساء القواعد الأساسية لطريقة تنظيم الدولة وتشكيل حكومتها والحقوق الأساسية التي يتعين تنفيذها والمبادئ الأساسية التي توجّه النظام الانتخابي وترشده، وحقوق المواطنين في ممارسة الديمقراطية ودور الأحزاب السياسية والسلطات الانتخابية.

ويعد قانون الانتخابات أساساً للتمثيل النيابي الحقيقي المعبر عن روح وقيم الدستور النافذ، فإذا توفرت الوسيلة الصحيحة التي تحقق التمثيل النيابي السليم فإن العملية السياسية والتشريعية سوف تكون متقدمة وناجحة باعتبار أن مجلس النواب بوصفه الممثل الحقيقي لإرادة الشعب والمختص بتشريع القوانين والرقابة على أداء السلطة التنفيذية وهو الرحم الذي تولد منه السلطة التنفيذية، يجب أن يكون معبراً تعبيراً حقيقياً عن إرادة الشعب، وكذلك يجب الأخذ بنظر الاعتبار عند تشريع أي قانون انتخابي مدى تحقق المطلب الدستوري في التمثيل لإرادة الشعب من خلال ذلك القانون.

إضافة إلى أن المنظومة القانونية الانتخابية تُعَد من أهم مقومات إجراء العملية الانتخابية حيث تشمل المنظومة المذكورة الدستور، والقانون الانتخابي الذي يتضمن نوع النظام الانتخابي والقوانين ذات الصلة بالانتخابات كقوانين الأحزاب السياسية، وقانون استبدال الأعضاء، وقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وغيرها، وإن كل ذلك يجب أن يكون لغاية أساسية ودستورية ووطنية

وهو إجراء انتخابات أكثر نزاهة وعدالة ومشاركة أكبر، ومن ثم إقامة مؤسسات الدولة وفق أُطر دستورية وقانونية.

إن النظام السياسي في العراق يقوم على أساس التعددية الحزبية استناداً لأحكام المادة (٣٩/أولاً) من الدستور، والتي نصت على (حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، أو الانضمام إليها، مكفولة، ويُنظم ذلك بقانون)، وإن هذه التعددية تستهدف أساساً الاتجاه نحو تعميق الديمقراطية وإرساء دعائمها بشكل حقيقي وليس بشكل نظري فقط، ويكون ذلك في اطار المادة (٢٠) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، والتي نصت على (للمواطنين رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح) وباعتبار أن حق التصويت والانتخاب والترشيح يمثل مدخلاً أساسياً للديمقراطية وقاعدة أساسية لها، وبذلك كفلها الدستور لضمان تمتع الجميع بالحقوق السياسية ومشاركتهم في الشؤون العامة وإدارة البلد،وإن التعددية الحزبية تحمل في طياتها تنظيماً تتناقض فيه الآراء أو تتوافق، تتعارض أو تتلاقى، ولكن المصلحة الوطنية تظل إطاراً لها ومعياراً لتقييمها وضابطاً لنشاطها وهي مصلحة يقوم الشعب بمجموعه على تحقيقها، وبالتالي يجب أن لا تكون التعددية الحزبية وسيلة انتهجها المُشرّع الدستوري لإبدال سيطرة نظام حكمٍ بآخر، لاسيما أن الشعب العراقي رزخ تحت هيمنة حكم فردي مستبد لمدة طويلة من الزمن رتبت آثارها السلبية الكبيرة على حقوق الشعب وعلى مكانة العراق محلياً ودولياً وعلى بناء الدولة، لذلك كانت التعددية الحزبية هي الأساس في بناء نظام الحكم في العراق من الناحية الدستورية، باعتبار أن تلك التعددية طريقاً قوياً للعمل الوطني من خلال ديمقراطية الحوار التي تتعدد معها الآراء وتتباين على أن يظل الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية مرتبطاً في نهاية الأمر بإرادة هيئة الناخبين في تجمعاتها المختلفة، وهي إرادة تُبلورها عن طريق اختيارها الحر لممثليها في المجالس النيابية، وعن طريق الوزن الذي تعطيه بأصواتها للمتزاحمين على مقاعدها، لذا يجب أن تكون الغاية التي تتوخاها تلك الأحزاب وفي ضوء برامجها الانتخابية غاية

> **قانون الانتخابات أساس للتمثيل النيابي الحقيقي**

وطنية نبيلة ومصلحة تستند إلى المصلحة العليا للشعب والوطن هدفها تحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة والتوزيع العادل للثروة ومبدأ تكافؤ الفرص للجميع وإبعاد العملية السياسية والديمقراطية عن المحاصصة الطائفية أو القومية أو السياسية، وذلك لأن مبدأ الديمقراطية يقوم على أساس حكم الشعب بنفسه بعيداً عن التسلط وظلم الآخرين، وبعيداً عن التجاوز على حقوق الشعب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك لأن النظم الديمقراطية إذا لم تؤدِ إلى تحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة بشكل حقيقي فهي ديمقراطية النظام السياسي الحاكم وليس ديمقراطية الشعب.

وهي بنفس الوقت ديمقراطية هضم حقوق الشعب وليست ديمقراطية الحفاظ على تلك الحقوق وإيصالها إلى أصحابها الشرعيين. وإن كفالة حق التصويت والانتخاب والترشيح دستورياً يستلزم ممارسة تلك الحقوق من قِبَل الشعب بأطيافه ومكوناته كافة دون تمييز في أسس مباشرته لتلك الحقوق ولا أفضلية لبعض المواطنين على البعض في أي شأن يتعلق بتلك الحقوق لضمان أن يظل العمل الوطني جماعياً لا امتياز فيه لبعض المواطنين على البعض ومن خلال هذه الجهود المتظافرة في بناء العمل الوطني تعمل الأحزاب متعاونة مع غير المنتمين إليها في إرساء دعائمه، وذلك كله باعتبار أن السيادة للقانون والشعب هو مصدر السلطات وشرعيتها يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر وعبر مؤسساته الدستورية استناداً لأحكام المادة (٥) من الدستور، وذلك يجب أن يؤدي إلى أن من يتولى إدارة البلد سواءً على الصعيد الاتحادي أو الإقليمي أو فيما يخص المحافظات غير المنتظمة في

> **النظام السياسي في العراق يقوم على أساس التعددية الحزبية**

إقليم يمثل السيادة للشعب العراقي بالكامل فيما يخص مجلس النواب والسيادة الشعبية لشعب الإقليم أو لشعب المحافظات غير المنتظمة في إقليم، ويؤدي إلى التخلص من سيطرة جماعة بذاتها على غيرها، وفي هذا كله تكمن قيمة التعددية الحزبية باعتبارها توخياً دستورياً نحو تعميق مفهوم الديمقراطية التي لا تمنح الأحزاب السياسية دوراً في العمل الوطني يتجاوز حدود الثقة التي توليها هيئة الناخبين لمرشحيها الذين يتنافسون مع غيرهم وفقاً لأسس موضوعية لا تحدها عقيدة من أي نوع.

وباعتبار أن دستور جمهورية العراق يمثل روح الشعب، لذا يجب أن يكون الجميع أمناء على تنفيذه حيث تتجسد فيه أحلام الشعب وآمالهم، ويجب أن تكون الغاية منه بناء نظام ديمقراطي اتحادي برلماني ويتحقق فيه الخير للشعب، ويجب أن لا تكون مبادئه قواعد صماء كدمى تتقاذف بها الرياح لمصلحة جهة معينة أو شخص معين وأن لا تكون المحاصصة الطائفية أو السياسية أو الوراثة السياسية سبباً لهدر كل تلك القيم الدستورية، إذ يجب أن تكون مبادئ الدستور منبعاً يضخ بالخير والعدل للشعب العراقي وتتمثل فيه دماء الشهداء ويُتم الأطفال ودمعة المظلومين والفقراء وعوز الوالدين لمالٍ يعالج به أبناءهم أو يسد به رمق أطفالهم ويجب أن ندرك أن بين أيدينا أمانة الله، أوكلنا الله تعالى إياها، أمانةً الغاية منها أن نهب العزة والكرامة للإنسان الذي كرمه الله سبحانه وتعالى على سائر المخلوقات، وأن تجسد كل قيم العدالة باعتبارها المرشد الرئيس للأخلاق الإنسانية العالمية،

وإن ثبات الدولة يتم بإقامة سنن العدل، وبالعدل تصلح الرعية وإن أفضل عباد الله عند الله إمام عادل، وإن الخلق عيال الله وأحب الناس الى الله أشفقهم على عياله.

وأنه لشرف كبير لنا أن نكون في هذا الصرح التأريخي الوطني الكبير المتمثل بكلية القانون في جامعة بغداد ونشكر جميع القائمين على هذا الملتقى (القضاء الدستوري العراقي) ونتمنى له النجاح بجميع جوانبه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لأجل الاثراء المعرفي في مجال القضاء الدستوري

هذا و لأجل الاثراء المعرفي في مجال القضاء الدستوري وعرض وجهات النظر والآراء التي من شأنها دعم تجربة القضاء الدستوري في العراق، استضاف فرع القانون العام في كلية القانون / جامعة بغداد هذا اليوم الخميس المصادف ٢٥ /٤/ ٢٠٢٤ ملتقى القضاء الدستوري العراقي الاول بالتعاون مع المحكمة الاتحادية العليا ، حيث التقى رئيس وقضاة المحكمة الاتحادية العليا بنخبة من الاكاديميين والخبراء (من العراقيين والعرب) المختصين بالشأن القانوني والدستوري، وبأجواء معرفية مختصة بالفقه الدستوري أُفتتح الملتقى بكلمة رئيس المحكمة الاتحادية العليا القاضي جاسم محمد عبود، وتلتها كلمة السيد عميد كلية القانون الاستاذ الدكتور علي هادي الهلالي، وبحث الملتقى جملة من المحاور، أهمها : دور قرارات المحكمة الاتحادية العليا في تحقيق التوازن بين النص الدستوري والواقع السياسي، وبحث ايضاً معالجة قرارات المحكمة الاتحادية العليا للإغفال التشريعي، والتعريف بمفهوم المصلحة العليا وضوابط تحديدها لعدول المحكمة الاتحادية العليا، وآليات تنفيذ قرارات المحكمة الاتحادية العليا في مواجهة السلطات العامة ، وشهدت هذه المحاور تفاعلاً من الاساتذة وتخللتها مداخلات عديدة أضفت الكثير من المعلومات في الثقافة القانونية .

وفي ختام الملتقى قام السيد رئيس المحكمة الاتحادية العليا بتوجيه كتب شكر وتقدير الى السيد عميد كلية القانون / جامعة بغداد الاستاذ الدكتور علي الهلالي وجميع المشاركين مثمناً بذلك دورهم في انجاح فعاليات هذا الملتقى.

ساطع راجي:

الإحساس بالزمن سياسيًّا

الحسنة الأساسية للديمقراطية إنها تحترم الزمن وتجعله شرطا عمليا حاسما لا يقبل الجدال، وعبور أي مؤسسة أو مسؤول للزمن الدستوري او القانوني يفقده الشرعية ويجعله مغتصبا للسلطة ولا مبرر لبقائه عدا الطوارئ المحددة أيضا بتفسير دستوري، وبالمثل توجد توقيتات ملزمة لإشغال المواقع وسقف لفترة شغورها وبقائها بلا مسؤول بما يقطع الطريق على مواصلة المناورات والمماطلات بهدف إبقاء المواقع خالية او لتمرير صفقات مشبوهة في التوقيتات الحرجة.

ترسخ الديمقراطية الزمن كهاجس لأي عمل سياسي ولذلك حتى مع غياب التحديد الدستوري والقانوني للزمن في بعض الازمات فإن مؤسسات الدولة والقوى السياسية ملزمة بأخذ هذا العامل في حساباتها، والاستجابة لحتميته وعدم ترك الازمات بلا سقوف زمنية كما يحدث منذ أشهر في تعطل انتخاب رئيس مجلس النواب وانتخابات برلمان إقليم كردستان، واختيار محافظيّ كركوك وديالى وأزمات أخرى صارت قيد النسيان مثل تعديل الدستور وقوانين العدالة الانتقالية والمادة ١٤٠ وقانون النفط والغاز ومجالس

الاقضية والنواحي ويمتد النسيان في بعض السنوات ليشمل حتى الموازنة المالية رغم حدودها الزمنية الواضحة، وهي كلها أزمات تقدمت فيها الترضيات السياسية وتوزيع المغانم وحماية المصالح الحزبية والشخصية على احترام المؤسسات حتى ترسخ في ذهن المواطن/ الناخب عدم أهميتها وبالتالي عدم جدوى الانتخاب والأخطر انها تدعم ادعاءات فشل الديمقراطية كنظام فعال في حسم الازمات وتسهم في الترويج للدكتاتورية.

إن استمرار هذه الازمات ليس بسبب فشل الديمقراطية، وانما نتيجة عدم الالتزام بالآليات الديمقراطية لحسمها والخضوع للترضيات الفردية والعشائرية والصفقات التجارية وهي جزء من منظومة التخلف السياسي التي يحاول العراق ودول المنطقة التخلص منها منذ مئة وخمسين عاما تقريبا، وكان يمكن الدفاع عن هذه المنظومة الفردية العشائرية والركون إليها والعودة لاستخدامها لو انها كانت فعالة ومثمرة وقادرة على تدبير شؤون الدول والمجتمعات ولو لم تكن مسؤولة عن تاريخ مثقل بالهزائم والكوارث الانسانية.

لو وضعنا قائمة بالمؤثرين في الازمات الراهنة، لوجدناهم جميعا يعيشون في الحقل السياسي بلا محدد زمني سواء في داخل أحزابهم أو مكوناتهم الاجتماعية، بل يتمتعون بسلطة مطلقة بدون توصيف او سياقات، لذلك يرسخون الاستعصاء في هذه الازمات ويمارسون العناد لإثبات وجودهم وتفعيل أدوارهم، ويصرون على تحدي المؤسسات والدستور والمصالح العامة لإثبات سيادتهم الشخصية المتعالية على كل شروط الواقع.

إن حسم تسمية شاغلي المناصب العليا أو تشكيل المؤسسات وتنفيذ الاستحقاقات الانتخابية في مواعيدها يوقف إهدار الزمن حتى لو لم يكن شاغل المنصب استثنائيا او مرضيا تماما في أدائه، لأن وجوده ضرورة لتسيير شؤون المؤسسات، ولتجاوز التوترات والتحريض والاستجابة للوضع الطبيعي دستوريا وقانونيا، ومنع التمادي في المماطلات وتجميد المؤسسات او الدفع الى حالات الفراغ.

استمرار هذه الازمات ليس بسبب فشل الديمقراطية، وانما نتيجة عدم الالتزام بالآليات الديمقراطية لحسمها

محمد حسين:

مسار التنمية الضائع في العراق و الإصلاحات الاقتصادية

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

في الشهر الماضي، أعلنت مجموعة من النواب والمسؤولين الحكوميين وممثلي الشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية عن تشكيل «تحالف بغداد لدعم القطاع الخاص».

وتهدف هذه المبادرة التي تُشبه العديد من الاستراتيجيات والخطط التنموية الحكومية السابقة التي لم تتحقق، إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص، على أمل تسريع النمو الاقتصادي المستدام في العراق.

وعلى الرغم من توافق هذه الأهداف مع طموحات برامج حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني التي تركز على تعزيز المشاريع الخاصة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ستبقى غير واقعية ما لم تتوافق مع مجموعة من الإصلاحات المالية والتنظيمية الشاملة.

تاريخيًا، ليست هذه المرة الأولى التي تكتسب فيها تنمية القطاع الخاص زخمًا سياسيًا، حيث لعبت دوراً رئيسياً في الكثير من استراتيجيات وخطط الحكومة الاتحادية العراقية منذ عام ٢٠٠٦، ومن أمثلة ذلك، استراتيجيات التنمية الوطنية (٢٠٠٥-٢٠٠٧ و٢٠٠٧-٢٠١٠)، وخطط التنمية الوطنية (٢٠١٠، ٢٠١٣-٢٠١٧ و٢٠١٨-٢٠٢٢).

وقد قدمت الكثير من المنظمات الدولية والبلدان

> القيود المؤسسية، والفساد المستشري، وأوجه القصور في الحكم، تشكل حواجز هائلة

المانحة والهيئات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية المحلية دعمها للحكومة الاتحادية العراقية لمتابعة هذا المسار التنموي.

كما أن تنمية القطاع الخاص تشكل ركيزة لغالبية الخطط والسياسات الاستراتيجية التي تهدف إلى تنويع اقتصاد العراق وتقليل اعتماده على صادرات النفط الخام، التي لا تزال تشكل ٩٣ في المئة من إيرادات الدولة في عام ٢٠٢٣.

وكذلك، يساعد طرح مشروع «طريق التنمية» بهدف جذب رأس المال الأجنبي والمستثمرين والخبرات الأجنبية، على تحديد الأولويات بوضوح.

ونظرًا للاقتصاد الريعي في العراق، ينبغي معالجة الاختلالات الهيكلية المتأصلة. فالقطاع الخاص في العراق ضعيف ومتخلف ويعتمد بشكل كبير على المشاريع التي تمولها الدولة.

لكن القيود المؤسسية، والتحديات المالية، والفساد المستشري، وأوجه القصور في الحكم، تشكل حواجز هائلة أمام هذه المساعي التنموية.

ما الذي يعيق حلم التنمية؟

على الصعيد المالي، تواصل حكومة رئيس الوزراء السوداني الاتجاه المالي الذي ساد بعد عام ٢٠٠٣ ويتميز بنهج ريعي حيث يتم تخصيص حصة الأسد من موارد الدولة، الناتجة من صادرات النفط الخام، لدفع الرواتب.

وهذا يترك حصة ضئيلة للاستثمارات في البنية التحتية والتنمية.

وتتركز معظم هذه الرواتب في قطاعات غير منتجة اقتصاديًا مثل الجيش والأمن ومؤسسات الأوقاف الدينية والكثير من الشركات المملوكة للدولة التي توقفت عن العمل، ولكنها لا تزال تحصل على جزءًا من أموال الرواتب كوسيلة للتخفيف من ارتفاع معدلات البطالة.

وفي الكثير من الحالات، يتم توظيف الأموال العامة بشكل أساسي لضمان «ولاء الناخبين للنخبة الحاكمة على حساب البنية التحتية والمؤسسات الخدماتية.

ويعكس نمط الإنفاق الحكومي لعام ٢٠٢٣ هذا الاتجاه المالي.

وتظل النفقات الاستثمارية في القطاعات الرئيسية التي توفر فرص العمل، والتي توفر إمكانات لتنمية القطاع الخاص، متواضعة.

يمكن تقييم التزامات الحكومة العراقية تجاه استراتيجياتها التنموية بطريقة أخرى تتمثل بدراسة الاستثمارات العامة في القطاعات التي لديها القدرة على توفير فرص العمل، وتنمية الموارد البشرية، وتحسين بيئة تمكين الأعمال فتقييم إنفاق الحكومة العراقية على الصناعات غير النفطية يكشف عن قصور صارخ في الالتزام باستراتيجياتها وأهدافها التنموية.

لقد وصل الإنفاق العام في الصناعات غير النفطية إلى أقل من ١ في المئة في عام ٢٠٢٣. ورغم انه من الأفضل أن تتولى الشركات الخاصة قيادة هذه الصناعات في الظروف المثالية، إلا أن الشركات المملوكة للدولة دورًا تكميليًا من خلال توفير المواد الخام وغيرها من أشكال الدعم لأنشطة القطاع الخاص، على الأقل لفترة

من الوقت حتى يتم خصخصتها.

وتشير الأرقام المذكورة أعلاه إلى أن الحكومة الحالية قلصت الاستثمار في الصناعات غير النفطية، بما يتعارض مع أهدافها المعلنة.

خلال سنوات الازدهار التي شهدها العراق، والتي اتسمت بارتفاع أسعار النفط العالمية وما نتج عنها من مكاسب غير متوقعة، كان هناك مجال واسع لزيادة الاستثمار العام.

لكن معظم هذه الاستثمارات في عام ٢٠٢٣ كانت موجهة نحو قطاع النفط الذي يوفر إمكانات محدودة للغاية لتوفير فرص العمل. كان من المفترض أن يستحوذ الاستثمار في الصناعات غير النفطية على الجزء الأكبر من مخصصات الاستثمار العام في عام ٢٠٢٣ كوسيلة لتحفيز النمو المستدام، وذلك وفقًا لبرنامج مجلس الوزراء بالإضافة إلى استراتيجيات وخطط التنمية المختلفة التي وضعتها الحكومة الفيدرالية.

تطرح الإصلاحات السياسية الضرورية تحديات سياسية هائلة، فالمقاربات الشعبوية التي تتبناها الطبقة الحاكمة والتي لا تنم عن بعد نظر هي مجرد واحدة منها.

على سبيل المثال، واستجابة للصدمات الاقتصادية لعام ٢٠٢٠ الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ وانهيار أسعار النفط، حاولت الحكومة السابقة فرض ضرائب الدخل الشخصي على رواتب موظفي الخدمة المدنية والمتقاعدين لزيادة إيرادات الدولة غير النفطية.

وقد تطلب فرض الضرائب تعديل قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ (١٩٨٢) وأمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٤٩ (٢٠٠٤)، لكن واجهت هذه الضرائب المخطط لها معارضة شديدة من النخبة الحاكمة على أساس شعبوي، ما أدى إلى عرقلة تطبيقها.

> **برامج حكومة السوداني تركز على تعزيز المشاريع الخاصة وجذب الاستثمار المباشر**

وبنتيجة ذلك، تضاءلت إيرادات العراق غير النفطية، وزاد اعتماده على إيرادات النفط ليتجاوز ٩٣ في المئة في عام ٢٠٢٣. وتشير الأرقام اللاحقة إلى انخفاض الإيرادات غير النفطية من ١٠ في المئة في عام ٢٠٢١ إلى ٧ في المئة في عام ٢٠٢٣

نظرًا للتحديات المالية والاقتصادية السائدة، تظل تنمية القطاع الخاص مهمة شاقة.

فقد فشلت الكثير من المساعي المتعلقة بالسياسات والمبادرات الاستراتيجية التي قامت بها الحكومات العراقية السابقة في سبيل هذا الهدف في تحقيق نتائج ملموسة.

وتواجه حكومة رئيس الوزراء السوداني عوائق مماثلة لتلك التي واجهتها سابقاتها. وكما يتضح من السياسة المالية وقانون الموازنة الممتد على ثلاث سنوات، ما من تخصيص كافٍ للاستثمارات لتحقيق الأهداف التنموية. ونتيجة تصاعد الشعبوية، تجاهلت الطبقة الحاكمة وحكوماتها اللاحقة بعض الاستراتيجيات والخطط التنموية الوطنية سعيًا لتحقيق مكاسب انتخابية قصيرة المدى.

وعلى الرغم من الاستفادة من المكاسب النفطية غير المتوقعة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة، أعاق الفساد والصراعات بين النخب والعقبات البيروقراطية تنفيذ الإنفاق الاستثماري المخطط له والمحدد في قانون موازنة عام ٢٠٢٣.

> **برامج السوداني ستبقى غير واقعية ما لم تتوافق مع الإصلاحات المالية والتنظيمية**

فقد صرفت الحكومة حوالي ٢٤ تريليون دينار (٤٨ في المئة) من مبلغ ٥٠ مليار دينار المخطط له للإنفاق الاستثماري والتنموي. كما خصصت ما نسبته ٦٠ في المئة من إجمالي الإنفاق المخطط له والبالغ ١١٨ تريليون دينار من أصل ١٩٨ تريليون. وتؤكد هذه الأرقام عدم التزام الحكومة بأهدافها التنموية.

من غير المرجح أن تتمكن الحكومة العراقية الحالية من تجاوز هذه التحديات من دون تبني نهج استراتيجي أكثر ذكاءً.

يشكل تغيير هذه السياسة المالية المتجذرة تحديًا بالنسبة إلى هذه الحكومة تمامًا مثل سابقاتها. فقد تجاوزت النفقات على الرواتب والمعاشات والدعم لموظفي القطاع العام في عام ٢٠٢٣، ٧٢ تريليون دينار، ما يمثل ٦١ في المئة من إجمالي النفقات الحكومية.

ومن المتوقع أن تنمو كشوفات الرواتب العامة المتضخمة بشكل أكبر مع اعتزام الحكومة توظيف مليون موظف جديد لمعالجة مشكلة البطالة الوطنية.

بشكل عام، لا تزال بيئة الأعمال في العراق تتسم بالضعف، مما يعرقل نمو القطاع الخاص ويعوق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير.

على سبيل المثال، احتل ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٣ المرتبة ١٥٤ من أصل ١٨٠ دولة، مما يجعله من بين الدول الأكثر فساداً.

علاوة على ذلك، لا تزال البلاد تفتقر إلى التدابير الأمنية اللازمة والاستقرار السياسي لجذب المستثمرين. وفي وقت سابق من هذا الشهر، تم استهداف أكبر حقل لإنتاج الغاز في البلاد، خور مور، بطائرة انتحارية مسيرة للمرة التاسعة خلال السنوات الثلاثة الماضية.

ويؤكد هذا الهجوم على الاستقرار الهش الذي وفرته حكومة رئيس الوزراء السوداني وحكومة إقليم كردستان، وهو ما يتناقض مع الصورة التي صوتها بعض الحملات. علاوة على ذلك، تظل التحديات المستمرة مثل نقص التمويل، والعقبات البيروقراطية، وعدم كفاية البيئة التنظيمية دون معالجة إلى حد كبير.

كسر الحلقة المفرغة للسياسة المالية في العراق

يشكل تدفق الإيرادات النفطية الداء والعلاج في الوقت عينه لمعضلة العراق الاقتصادية. فعندما تنخفض أسعار النفط بشكل دوري، يواجه العراق صدمات اقتصادية حادة، ولكن يمكن التنبؤ بها.

خلال العقد الماضي، شكلت الإيرادات النفطية ٩٩ في المئة من صادرات العراق، و٨٥ في المئة من الميزانيات الحكومية، و٤٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي ظل مستويات الإنتاج والتصدير الحالية، يترجم انخفاض بنسبة دولار واحد في أسعار النفط العالمية بخسارة سنوية في الإيرادات بقيمة ١/٢٣ مليار دولار للعراق.

ونتيجة ذلك، يظل تحفيز النمو الاقتصادي واستدامته، وهما المحركان الرئيسيان للتنمية، خارجَين عن سيطرة العراق إلى حد كبير، إذ يتأثران بتقلب أسعار النفط في الأسواق الدولية.

وإلى جانب عدم الاستقرار المالي الناجم عن تقلبات أسعار النفط، حددت الوفرة العامة في الإيرادات النفطية معالم المشهد الاقتصادي في العراق، وأثرت في سلوك النخبة الحاكمة، وعرّضت الأمة للأعراض التقليدية للمرض الهولندي.

ولتغيير هذا المسار، تحتاج الحكومة العراقية إلى تنفيذ سلسلة من الإصلاحات المالية التي يمكن أن تدفع باتجاه تعزيز التنمية الاقتصادية. ومن شأن تنشيط قطاعات الصناعة والزراعة والمواصلات والسياحة، التي تؤدي في نهاية المطاف إلى التنويع الاقتصادي أن يعزز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الناجمة عن التقلبات الدورية في أسعار النفط وأن يمهد الطريق للنمو المستدام. وفي ظل هذه الظروف، يمكن أن تبرز تنمية القطاع الخاص كطموح عملي وحل للاختلالات الهيكلية في العراق.

تشكل البنية التحتية المادية القوية أيضًا استثمارًا ضروريًا وأحد الشروط المسبقة لأي نجاح تنموي، بحيث تتطلب إصلاح أو إنشاء الطرق والجسور ومحطات الطاقة والشبكات التي يمكنها دعم الاقتصاد الخاص المتنامي. ونظرًا لندرة موارد العراق، ستظل الاستثمارات المنشودة بعيدة المنال ما لم تتم زيادة إيرادات الدولة أو إعادة ضبط السياسات المالية للحد من النفقات الجارية وتخصيص المزيد للاستثمارات في البنية التحتية.

تنطوي طريقة أخرى لتعزيز تنمية القطاع الخاص والتحايل في نهاية المطاف على القيود المالية الحالية على أهداف التنمية في العراق، على تصميم الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وهو ما يتطلب مشاركة الشركات المحلية والدولية في تنفيذ مشاريع بعينها. لكن الأدلة المستمدة من الاقتصادات النامية تشير إلى أنه على الرغم من أن الشراكة بين القطاعين العام

> **ونظرًا للاقتصاد الريعي في العراق، ينبغي معالجة الاختلالات الهيكلية المتأصلة**

والخاص قد تشكل ركيزة لمشاركة القطاع الخاص، غالبًا ما تؤدي إلى نتائج متباينة على صعيد التنمية.

فالشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص تتطلب وجود إطار تنظيمي متين، والالتزام بسيادة القانون، والمساءلة العامة الصارمة. ولا يتوافر أي من هذه الظروف بشكل مناسب في العراق.

ومن الضرورات الأخرى وضع استراتيجية للتغلب على التعقيدات السياسية المرتبطة بنموذج المحاصصة المعتمد لتشكيل الحكومة التوافقية في العراق.

فترتيب تقاسم السلطة هذا يوزع مناصب حكومية رئيسية على الأحزاب السياسية التي تمثل العرب الشيعة، والعرب السنّة، والكرد على أساس الأغلبية الانتخابية. بالإضافة إلى ذلك، يقسم هذا الترتيب التكاليف المستمدة في الغالب من الأموال العامة والعقود بين هذه الأحزاب السياسية، وقد أوجد هذا الترتيب اقتصادًا سياسيًا فريدًا يقوم فيه كل حزب حاكم بتوزيع موارد الدولة وفرص العمل وعقود الخدمات لتعزيز الولاء داخل دوائره الانتخابية.

وقد ساهم ذلك بدرجة كبيرة في تضخم الرواتب العامة، وتجاهل مبادرات الاستثمار، وما تلا ذلك من صعوبات مالية. وفي عام ٢٠٢٣ فقط، أضافت الحكومة الاتحادية أكثر من ٨٠٠ ألف شخص إلى كشوف المرتبات العامة، من خلال تعيينهم في القطاع العام

> القطاع الخاص ضعيف ومتخلف ويعتمد بشكل كبير على المشاريع التي تمولها الدولة

المتضخم بالفعل أو من خلال إضافتهم إلى قائمة المستفيدين من المزايا الاجتماعية وذلك للتخفيف من التكاليف المرتبطة بتكاليف الأحزاب السياسية والابتزاز والفساد المرتبط بها، وهو ما قد يؤدى إلى توفير كبير في موارد العراق.

فضلاً عن ذلك، يقدم الاستثمار الأجنبي المباشر طريقة أخرى لتحقيق نتائج تنموية أفضل. لغاية الآن، اجتذب العراق في الغالب الشركات الأجنبية للمشاريع الموجهة نحو الخدمات ضمن قطاعَي الطاقة والنفط والغاز. وكثيرًا ما يترجم إشراك الكيانات الأجنبية بتوكيل خدمات محددة لشركات عالمية مثل جنرال إلكتريك، وسيمنز، وشركات صينية. وبما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تستهدف بشكل رئيسي قطاع النفط والغاز، لم تشمل هذه الفرصة القطاعات غير النفطية التي توفر فرص عمل، أو تنشط القطاع الخاص.

وأخيرًا، من المؤكد أن إصلاح القطاع المالي في العراق سيحسن البيئة التمكينية للأعمال، ويوفر بذلك الكثير من الفرص الجديدة لرواد الأعمال وصناع السوق الشباب. كما سيسمح إضفاء الطابع الرسمي على الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية التي تشكل الجزء الأكبر من القطاع الخاص في العراق، للبلاد أيضًا بتعزيز أهدافها التنموية.

علاوة على ذلك أسفرت الضغوط الأخيرة التي مارستها وزارة الخزانة الأمريكية على المصارف العراقية من أجل الامتثال لتدابير مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب عن بعض النتائج الإيجابية.

فقد ارتفع الشمول المالي بشكل كبير من خلال تفعيل الدفع الإلكتروني في المؤسسات الحكومية والخاصة، بالإضافة الى إصلاح آليات تمويل التجارة الخارجية منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢. كما ارتفع عدد الحسابات في المصارف العراقية بنسبة ١٤ في المئة فقط في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٣ ليصبح ١٠/٠٢ مليون حساب، بينما كان ٨/٧٩ مليون حساب في نهاية عام ٢٠٢٢، عندما بدأت ضغوط الخزانة الأمريكية.

يجب أن تؤدي الإصلاحات الضرورية لدعم التحول الاقتصادي الذي يدعمه السوداني إلى تحول جذري نحو إعطاء الأولوية لاستثمارات البنية التحتية على حساب النفقات المتكررة، ما يضع حدًا الاتجاه المالي الذي اتبعته جميع الحكومات العراقية بعد عام ٢٠٠٣، بما في ذلك حكومة إقليم كردستان.

وفي حين أن هذه العملية ليست سهلة ولا تلقى ترحيبًا سياسيًا بغض النظر عن مدى الحاجة إليها لتحقيق نتائج تنموية أفضل، وقد شكلت إحدى العقبات الرئيسية أمام المحاولات السابقة، إلا أنه لا بد من معالجتها قبل أن يتمكن العراق من تحقيق «حلم التنمية».

** محمد حسين :باحث وخبير اقتصادي مقيم في كردستان وعضو في «شبكة الاقتصاديين العراقيين.» ويركز عمله على قطاع الطاقة وسوق العمل في العراق. وقد ظهرت مقالاته في وسائل إعلام عراقية وكردية ودولية مختلفة مثل «تقرير نفط العراق» (Iraq Oil Report)، و«الشؤون الخارجية» (Foreign Affairs)، و«السياسات الخارجية» (Foreign Policy).

رياض الفرطوسي:

هل لدينا صحافةً مسؤولة ؟

يتيح اليوم العالمي لحرية الصحافة سؤالا ممكن ان نطرحه في هكذا مناسبة هل لدينا صحافة حقا ؟

هل لدينا حرية بالمعنى الحقيقي لفهم الحرية ؟

على مستوى الرأي والنقد والصحافة والاختلاف وحرية التعبير والحق في الكلام من خلال الصحف والمجلات والكتب وبرامج التلفاز ومواقع الانترنت.

تعتبر حرية الصحافة هي الاساس التي يقوم عليها اي نظام ديمقراطي. فلا معنى للديمقراطية من دون حرية رأي (نتحدث عن الحرية المسؤولة وليست الحرية بمعناها الفضفاف من دون قيود وحدود).

ما قيمة الانسان من دون ان يشعر بحريته وكيف يمكن العيش في مجتمع الطاعة والخنوع والركوع والاستسلام والقيود والاوامر.

صحافتنا عادة هي صحافة شعارات وصور واستعراض وترويض وعنف ناعم وكراهية ضد الرأي الاخر المختلف.

الذين يحتفلون بيوم الصحافة عليهم ان يفكروا كيف سيكون حال الاجيال القادمة وهي تجد امامها تراكمات من الترويع والتطويع والزيف.

معركة الحرية ليست هي معركة الصحافة بحد ذاتها بل هي معركة الانسان بشكل عام من حيث حصول ووصول الناس للمعلومة عن كل ما يتعلق

> الذين يحتفلون بيوم الصحافة عليهم ان يفكروا كيف سيكون حال الاجيال القادمة

بمصيرهم ومستقبلهم وحياتهم واوضاعهم السياسية والاقتصادية والامنية.

في فضاء الخوف والقلق لا يمكن ان تستطيع معالجة اي ظاهرة خاصة اذا كانت السقوف غير مرتفعة على مستوى الحوار والرأي والاختلاف والنقد.

اسكات الصحفي الحر هو بمثابة خسارة للمجتمع لانك حين ذلك تحجب المعلومة المهمة التي ممكن ان تشكل سعادة ومنفعة للمجتمع. تمثل حرية التعبير اهميتها الواقعية في تشكيل مبادىء وحقوق الناس كما تتيح حماية وسائل الاعلام المستقلة والحرة على مبدا الديمقراطية والتعددية واستقلالية المعلومة المقدمة للجمهور.

يتعرض الكثير من الصحفيين الى المضايقات والابتزاز والقمع والضغط بسبب دفاعهم عن حرية الكتابة والتعبير من اجل اسكات الكلمة الحرة. ومع ذلك لازالت الصحافة الحرة والواعية والباسلة تدافع عن حقوق المجتمع ' لان هذه الصحافة هي قلب المجتمع النابض.

لذلك نحن اليوم بأمس الحاجة الى اعادة النظر لتنظيم الصحافة والاعـلام بطريقة عصرية تضمن الحقوق المهنية من خلال قوانين تحمي حرية الصحافة وسلامة الصحفيين وتخولهم الحصول على المعلومات للقيام بأعمالهم الصحفية بطريقة علمية وموضوعية.

ثمة تحديات كثيرة تواجه الصحافة والصحفيين سواء على المستوى المهني ام الاداري او تلك التي لها علاقة بالجمهور الذي يؤثر في الصحافة ويتأثر بهم ' اضافة الى محاولة الحصول على بعض المعلومات من الدوائر والمؤسسات التابعة للدولة. لا يمكن بحال من الاحوال ان يتعرض الصحفي الى عمليات تلقين وتجدين وتضييق او استلاب استقلاليتهم بالتهديد والوعيد او شراء اصواتهم وذممهم.

لابد ان تتضح قوانين الديمقراطية وتترسخ على مستوى الممارسة لتحقيق الاصلاح الاعلامي والصحفي والسياسي بأعتبار ان الصحافة واحدة من ابرز وسائل العمل السياسي التي ترسخ الديمقراطية ومبادئها الاجتماعية والثقافية.

يدور نقاش في الاوسـاط الصحفية والاعلامية على ان بناية النقابة اصبحت عبارة عن مبنى لتجديد الهويات فقط ولا يوجد هناك ندوات دورية وتثقيفية او مناقشات سياسية. تحول اهتمام الكثير من الصحفيين الى الحصول على هوية وعلى بعض الامتيازات التي تقدمها النقابة وهذا ما له انعكاسات سلبية على المستوى المهني للصحافة في البلاد.

في نفس الوقت يجب على الصحفي المهني ان يلتزم بقواعد ومصداقية الصحافة من خلال التدقيق بما ينشره. ان لا يكون مخلا بالاداب العامة اويؤذي مشاعر الناس او يثير العنف والتفرقة او يستهدف الامن القومي للوطن. لابد ان يضع مصلحة البلاد العليا نصب عينيه. تلك هي الامانة والمسؤولية الاخلاقية في ان نصون بلادنا وافرادنا. لانه في حال فقدت الصحافة مبادئها ومصداقيتها سنكون في خطر حقيقي.

ان الالتزام بالقواعد والمعايير الصحفية هو بمثابة الضمانة الحقيقية خاصة ونحن نعيش عصر التحولات الرقمية والسياسية والاجتماعية.

اصبح وجود الصحافة المسؤولة واحدة من ضرورات الواقع الراهن.

ياسين العطواني:

المواطنة وإشكاليَّة الدولة والحكومة

من الظواهر التي يمكن تشخيصها في المشهد العراقي بعد التغيير، هي ظاهرة التطاول على هيبة الدولة، كمؤسسات وكمفهوم، بكل ما يعنيه هذا المفهوم من حُرمة وقداسة. والدولة هنا لا تعني الحكومة، فهنالك خلط بين المفهومين من قبل الكثير، بما فيهم المُشتغلون في الحقل السياسي.

وبالرغم من التعريفات المُتعددة لمفهوم الدولة إلا أنها بالمحصلة، هي كيان سياسي واجتماعي، يتمتع بالسيادة والاستقلال، ويمتلك سلطة قانونية وإدارية على أراضيه وسكانه، في حين تمثل الحكومة النظام السياسي، الذي يتم من خلاله إدارة الدولة والمجتمع، فالحكومة هي جزء من الدولة، وليست الدولة بذاتها، وهي الذراع التنفيذي الذي يحكم مؤسسات الدولة.

ومع إدراك الكثير لحُرمة الدولة بكل ما تمثله من مفاهيم وطنية، ومع وجود كل هذه الأهمية، فلا يزال التطاول على هيبة الدولة مستمراً، بأساليب وطرق متعددة، ومن قبل أفراد أو جماعات مُختلفةِ الأهدف والمشارب، إلا أنها تلتقي في نهاية المطاف عند نقطة واحدة، وهي قصر النظر إلى مفهوم الدولة، وعدم الفرز بين الدولة التي تمثل سيادة البلد والقانون، وبين من يتاجر بمؤسسات ودوائر هذه الدولة لأغراض نفعية.

وهذا الأمر أدى إلى الخلط في الرؤى والمفاهيم،

> نحن بحاجة إلى تغيير المفاهيم لا سيما مفهوم العلاقة بين المواطن والدولة

ومنها المفاهيم الوطنية، والتي يجب ان تكون بمنأى عن كل التناقضات السياسية التي تشهدها الساحة العراقية، إلا أن ما حَصل ويحصل لا ينسجم مع هذه الرؤية الوطنية، بحيث أضحت ظاهرة التجاوز على الدولة ككيان نوعا من الشطارة، وإظهاراً للقوة التي تتمتع بها تلك الجهات والأطراف.

ومفهوم الاعتداء هنا واسع ومتشعب، فقد يكون مباشراً من قبل أشخاص وجهات على أفراد ومؤسسات تمثل الدولة، وتحتمي تحت علم هذه الدولة، كما نلاحظه اليوم في الاعتداءات المتكررة، التي يتعرض لها رجال المرور في الشوارع والساحات، أو التجاوزات المتكررة أيضاً على الكوادر التعليمية والمؤسسات الصحية. وقد يكون هذا الاعتداء والتجاوز من خلال الفساد الإداري والمالي، والتقاعس في إداء الواجب، أو تسخير هذه المؤسسات لأغراض لا علاقة لها بخدمة المواطن من قريب أو بعيد.

ويبدو إننا لا نزال بعيدين كل البُعد عن مفهوم (أبوية الدولة) بكل ماتعنيه هذه الأبـوة من حنو وعطف ورعاية للرعية، شريطة ان يُـترجم هذا الحنو والعطف، من خلال إجراءات عملية ملموسة يمكن ان يستشعر بها المواطن عن قرب، وبالمقابل على الرعية احترام تلك المنزلية الأبوية وتقديرها، ومحاولة الفرز بين تلك المكانة الرفيعة والتصرفات الفردية، التي تصدر من هذه المؤسسة أو تلك باسم الدولة، وهذا لن يتم إلا من خلال إشاعة ثقافة (دولة المؤسسات) وحيادية هذه المؤسسات، وان يكون انتماؤها إلى هيكلية الدولة بكل ما تعنيه من شمولية.

وهنا علينا ان نشخص حالة التنافر التي كانت سائدة خلال حكم النظام المباد، بين المواطن ومؤسسات الدولة، وذلك بسبب ما يرتكب ضد هذا المواطن من انتهاكات ومآسٍ خطيرة باسم الدولة ومؤسساتها مما ولد حالة من القطيعة والجفاء إن لم نقل العداء بين الطرفين، وهذا ما كشفت عنه الأحداث التي أعقبت سقوط النظام، عندما تعامل البعض بشكل انتقامي مع هذه المؤسسات لشعوره بأنها كانت لا تمثله ولا تنتمي إليه، بل كانت السبب في بؤسه واضطهادة، فقد كان عليه ان يـَهلك ويتعرى ويتضور جوعاً في سبيل (الوطن) بالمفهوم الدكتاتوري، بدلاً من العيش والحياة والعمل من أجل هذا الوطن. لذا نحن بحاجة إلى ثورة ثقافية وطنية لتغيير المفاهيم، ولا سيما مفهوم العلاقة بين المواطن والدولة، وكذلك الفرز بين الدولة والحكومة، والذي يجب أن ترتكز على أسس جديدة وواضحة، من خلال شعور المواطن بأنه جزءٌ من هذه الدولة، وهذا لن يحدث إلا عندما تـُقدم الدولة من خلال مؤسساتها الاثباتات العملية الملموسة، لانتماء هذا المواطن لتلك الدولة.

ونعتقد ان مفهوم المواطنة بكل ما يعنيه من شعور غريزي، ومن إطار سميك ومُحكم يوفر لنا هذه الأجواء الرحبة، ولهذا علينا الترويج لإشاعة ثقافة المواطنة.

مسيحيو بيث نهرين في عهد الإتحاد المللي

الباحث أنطون قس جبرائيل:

أولاً : المقدمة
ثانياً : منهجية البحث
ثالثاً : مدخل تاريخي
رابعاً : الإتحاد المللي
خامساً : ويرانشهر (تيلاّ بالسريانية)
سادساً : الأوضاع العامة في مناطق الإتحاد المللي
سابعاً : المسيحيون في ويرانشهر
ثامناً : الإجابة على سؤال البحث
تاسعاً : الخاتمة
عاشراً : المراجع

الملخص :

لقرون عديدة عاش مسيحيو (بيث نهرين) بين مد وجزر يتناسبان مع المعيار الشخصي لحكامهم ، فكانوا يتمتعون لسنوات بالعيش الآمن الذي سرعان ما ينقلب إلى الضد بتغيير الحاكم والياً كان أو خليفة أو سلطاناً.

ومن الفترات الزمنية التي عاشوا خلالها بسلام آمنين على حياتهم وأموالهم كانت الفترة التي عاشوها تحت حكم (المللية) ، والتي امتدت لحوالي ثلاثة قرون شملت مناطق واسعة من بلاد النهرين ، حيث نعموا بأوقات السلم بوضع معيشي آمن ومستقر مع محافظتهم على دينهم ولغتهم ضمن مجتمع مركب الهوية يؤمن قادته بالمساواة وبالعيش المشترك.

يقدم هذا البحث دراسة تحليلية للمللية وللعلاقة التي ربطت بين المللبين ومسيحيي (بيث نهرين) ، ويقوم بمناقشة الدور الذي لعبه إبراهيم باشا المللي في الحفاظ على الوجود المسيحي في المنطقة وقتها ، وكيف أثرت وفاته عام ١٩٠٨م على مصيرهم.

أولاً : المقدمة :

عاش السريان منذ أقدم العصور فوق أرضهم التاريخية، ومنذ اعتناقهم المسيحية، تخلوّا عن الإهتمام بالقضايا السياسية، إلاَّ أن ذلك لم يجنبهم الإضطهاد على مر العصور، بداية من إضطهاد بعض القياصرة الرومان مروراً بالإضطهاد الأربعيني، وصولاً إلى أحداث السيفو عام ١٩١٥م الكارثية التي كان أهم أسبابها إلتقاء مصالح بعض المتنفذين في السلطة العثمانية مع أطماع آغوات (بعض) العشائر الكردية، فقد تم إستغلال حالة الجهل والتخلف والتعصب الديني لدى تلك العشائر لتنفيذ مآربهم فكانوا (السيف الذي قطع رقاب المسيحيين وكان الأتراك اليد التي حركت السيف).

إن هول المجازر التي جرت يعرفه العالم بأجمعه، ولكن مالا يعرفه إلاَّ القلة من الباحثين هو وجود العديد من العشائر الكردية والعربية والأيزيدية التي عملت بقدر الإمكان لإنقاذ المسيحيين الفارين من المجازر وتضميد جراحهم ، وإنه من الواجب تسليط الضوء على المواقف الإنسانية لهؤلاء، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر، مصطفى باشا زعيم عشائر الميران الكردية ، وآغوات عشيرة عباسا الكردية، والعديد من العلماء المسلمين الذين رفضوا إصدار الفتاوى بقتل المسيحيين كالشيخ فتح الله العين الكافي من قضاء مديات، والشيخ نوري السردحلي، ومفتي جزيرة ابن عمر أحمد حلمي وغيرهم.

فعلى سبيل المثال ، ذكر القس داؤود رمو في معرض حديثه ، عن مجريات الأحداث بتاريخ ٢٣ آب من عام ١٩١٥م مايلي :

« ثم أن هذا القس العريان الصائر نصف ميت ، يثني على غيرة أولاد شمدين آغا في زاخو ، وعصمان آغا في الجزيرة. ربنا يكافيهم عوضنا بكل سعادة ممكنة. ونذكر للتاريخ هؤلاء النشامى ، الذين رحموا المسيحيين في وقت الضيق وساعات الشدة ، فقد احتضنوا مع السيد حمو شرو اليزيدي السنجاري ، ولدوافع إنسانية نبيلة، اعداداً كبيرة من المسيحيين الفارين من مخالب الوحش العثماني. »

إضافة لأغلب العشائر العربية التي مدت يد العون لهم ونذكر هنا خاصةً الموقف النبيل للشريف حسين الذي حث القبائل العربية للتعامل بالحسنى مع المسيحيين المنكوبين . حيث أن الدراسات التي تتعلق بمن يمكننا وصفهم بأصحاب الأيادي البيضاء قليلة جداً، لذا فإن هذا البحث يهدف لسد هذه الفجوة، وقد تم إختيار ويرانشهر (عاصمة)

الإتحاد المللي لدراستها بإعتبارها أحد الأمكنة التي عاش فيها المسيحيون ومنهم السريان بأمان وطمأنينة ومساواة تحت قيادة الإتحاد المللي.

ثانياً : منهجية البحث

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث يصف الأوضاع السائدة في السلطنة العثمانية ومناطق الإتحاد المللي. و يقوم بتحليل المعلومات التي تم جمعها من المصادر التاريخية المختلفة في محاولة للوصول إلى تفسيرات عميقة لأوضاع المسيحيين في تلك الفترة ، كما ويهدف إلى فهم أفضل للعلاقات والتفاعلات بين مكونات المجتمع . ويسعى البحث للإجابة على السؤال التالي:

- إلى أي مدى أثرت وفاة أمير أمراء الكرد إبراهيم باشا المللي عام ١٩٠٨م وانحسار الدور السياسي للإتحاد المللي على مصير مسيحيي بيث نهرين ؟

للإجابة على سؤال البحث لابد لنا من توضيح الإطار التاريخي لتلك المرحلة ووصف الأوضاع التي كانت سائدة حينها.

ثالثاً : مدخل تاريخي

أ- أوضاع السلطنة العثمانية:

وصلت السلطنة العثمانية في القرن السابع عشر الميلادي إلى ذروة تفوقها العسكري والإقتصادي ، وكانت تحكم مناطق شاسعة من شمال إفريقيا وجنوب شرق أوروبا والشرق الاوسط.

وبرغم إحتفاظها بقوتها في القرن الثامن عشر الميلادي ، إلاَّ أنها خاضت حروباً مهمة أدت إلى تراجع نفوذها، وبحلول القرن التاسع عشر الميلادي كان التراجع واضحاً، وشهدت السلطنة العثمانية تدهوراً في الإدارة، وتحولات إجتماعية وإقتصادية وسياسية أدت إلى تراجع قوتها، وبدأت تخسر العديد من المناطق التي كانت تحت سيطرتها، وبدأت الحركات الوطنية في مختلف الأقاليم تنادي بالإستقلال عن السلطنة العثمانية.

وأدت هذه التحديات الكبيرة إلى إنهيار السلطة تدريجياً إلى حد إنهاء السلطنة العثمانية رسمياً بعام ١٩٢٢م، وتأسيس جمهورية تركيا في عام ١٩٢٣م بقيادة مصطفى كمال أتاتورك.

ب- أوضاع منطقة بيث نهرين :

تعرضت منطقة (بيث نهرين) للخراب نتيجة إجتياحها من قبل جحافل هولاكو في عام ١٢٢٨م، ثم جحافل تيمورلنك بين عامي ١٣٩٤ و١٤٠١م . وكان إقليم الجزيرة الفراتية ، وهو الإقليم الذي قسمه الجغرافيون العرب إلى (ديار بكر ، ديار ربيعة ، ديار مُضر) ، أحد أبرز الأقاليم التي تعرضت للخراب بشكل شبه كامل، واقتصرت فيه المناطق شبه الحضرية على بقاع محددة جداً .

وبقي هذا الإقليم على هذه الحالة من الخراب حتى عام ١٦٩٦م، عندما حاولت السلطنة العثمانية إعماره، بقصد تأمين مصادر دخل تعوض خسائرها الحربية، من خلال تطبيق برنامج الإعمار العثماني الأول الذي كان يهدف إلى توطين العشائر الرُّحل ، ولكنه باء بالفشل. ولكن السلطنة أعادت الكرة بعد عدة عقود، وحاولت إعمار إقليم الجزيرة معتمدة على الإتحاد المللي المتجذر بالمنطقة منذ القديم .

وكانت هذه المنطقة قد أصبحت (إضافةً للسريان والأرمن) موطناً للعديد من العشائر العربية والكردية والإيزيدية والتركمانية والقفقاسيون الشماليون (الشيشان) الذين وصلوها تباعاً بدايةً من عام ١٨٨٢م.

ولضرورات البحث سأتحدث بإختصار عن بعض القبائل التي كانت منافساً رئيسياً للمللية .

ج- التعريف ببعض قبائل المنطقة :

١.قبيلة طيء : طيء الحاضرة هي في الغالب متحدرة من قبيلة طيء القحطانية القديمة. أما المستشرق الفرنسي مونتاني فيقول أنهم يمتون بصلة النسب لبعضهم فقط، وقد جاءت طيء الحاضرة إلى الجزيرة الفراتية من نجد في القرن الثامن عشر الميلادي، وفرضت سيطرتها على العشائر القديمة، ثم أزاحتها شمّر إلى منازلها الحالية حول نصيبين.

٢.قبيلة شمّر : هاجرت شمّر الجرباء من منطقة نجد، وأقامت في منطقة الجزيرة، ووصلت إلى جبل سنجار شتاء ١٨٠٢ / ١٨٠٣م. وقد أرغمت عشائر المنطقة على مغادرة مواطنها التقليدية . وفي سنة ١٨٢٣م توسع نفوذ شمّر واصطدمت مراراً مع قبيلة العنزة . إنَّ أقوى التحديات في الجزيرة لتفوق شمّر بصرف النظر عن العداء التاريخي مع عشيرة العنزة قد أتى من المللیين.

٣.قبيلة العنزة: تنتمي إلى أقدم القبائل العربية العدنانية، موطنهم الأصلي أواسط نجد وشمالي الحجاز منهم آل سعود وآل الصُباح وآل خليفة، وقد وصلت العنزة إلى الفرات عام ١٧٠٥م وأبرز عشائرها: الحسنة، والفدعان، والولد علي، والسبعة، والعمارات، والرولة .

رابعاً : الإتحاد المللي

أ - تاريخه :

المعلومات المتوفرة حول (قبيلة ملاّن الكردية) نواة الإتحاد المللي قليلة جداً ، وقد جاء بالموسوعة الشامية في تاريخ الحروب الصليبية بأنه : « في سنة ستة وخمسين وخمسمائة – المعادلة لحوالي سنة ١١٦١م – وثب الكرد المللية على قلعة شاتان وملكوها وانصرف عنها الأمير درباس الجوبي ...». كما أن الأمير محمد المللي كان أمير سنجق الخابور، وقد ثار على العثمانيين عام ١٥٩٨م.

وموطن المللين الأصلي بلاد الرافدين منذ القديم، ولكنهم في القرن الحادي عشر الميلادي، رحلوا باتجاه منطقة (وان) لأن سلاطين السلاجقة كانوا يودونهم ، ومنحوهم (إقطاعية) بتلك المنطقة ، لكنهم تركوها وعادوا إلى موطنهم الأصلي في الجزيرة الفراتية.

ويقول محمد جمال باروت بأن العشيرة الكردية الرئيسية هي عشيرة ميلان التي تحولت في هذه الفترة الى الإتحاد المللي . وفي عام ١٧٠١م أسكنت الحكومة المللیين في ديار بكر، ثم أسكنتهم منذ عام ١٧١١م في الرقة... وكان هذا الإتحاد مركب الهوية، وهذا ما تحمله الدلالة الفيلولوجية لإسم (المللية) التي تعني (هزار ملت أي ألف ملة).

والمللية قسمان (ملية الخضر) وعددهم قليل ومساكنهم غرب وجنوب مدينة عامودا، ومللية (الباشات) ومساكنهم كانت ضمن منطقة واسعة تمتد من ديار بكر إلى ماردين والرقة وحلب والموصل ، وهم موضوع هذا البحث.

وإبتداءً من القرن الثامن عشر الميلادي هيمنت المللية على شمال سوريا بالكامل. وحكمت ماردين وراثياً منذ عام ١٧٣٥م ، وكان امراءها يعرفون بلقب (سلطان البر).

ب- بعض رجالاته :

١. تيمور باشا المللي

استلم زعامة الإتحاد المللي بعد إعدام والده محمود بك بسبب الثورة التي قام بها ، وقد اشتهر بشجاعته وكرمه الشديدين وخضعت له العديد من القبائل الكردية والعربية في ولاية ديار بكر ووان وبادية الجزيرة وحلب ، وكان يدير الأمور من قلعته في ماردين قلعة (موك). وجهز جيشه تجهيزاً حسناً فاشتهر في مدة زمنية قليلة وهابه واليا حلب وديار بكر. وبقي لسنوات طويلة يحكم المنطقة ، وسيطر على جميع المراكز الواقعة ضمن إيالات حلب وديابكر والرقة.

وقد جاء بتاريخ مدينة ماردين مايلي : « فعند ذلك أرسل حسين السركجي إلى سلطان البر تيمور باشا الملي يتوقع عنده بأن يمنع عنه هذه العساكر ..... وكان تيمور باشا نافذ الكلم عند الوزراء وسائر الحكام ؛ لكونه من أهل الشوكة والعظمة».

وبسبب جبروته وخروجه عن سيطرة الأستانة ، تم إعداد جيش جرار لم يستطيع الصمود أمامه، فسارع للتخلي عن (قلعة موك) في ماردين لأعدائه وتوجه نحو ولاية حلب، فقام الجيش العثماني بصب جام غضبه على العشائر الكردية وخاصة المللية، وأزاح حاكم ماردين من منصبه وقتل عدداً كبيراً من وجهاء المللية، وأصبحت ماردين بدون حماية يسود فيها القتل والسلب والنهب، وبقي تيمور باشا طليقاً في الخارج لمدة ثلاث سنوات .

وفي عام ١٧٩٤م ذهب تيمور باشا إلى بغداد بناءً على دعوة رسمية من واليها بعد أن تم الصفح عنه ، ليصبح بعدها والياً على الرقة عام ١٨٠٠م ولكثرة أعدائه لم يستطع القيام بأعباء هذا المنصب ، فتم نقله إلى سيواس وأصبح والياً عليها عام ١٨٠٣م .

وللعلم لم يكن يتقاضى الضريبة من الحجاج الذين كانوا يمرون بمنطقته ، كما نافس زعامة دياربكر الحضرية ، واصطدم بأهلها عدة مرات وقبل وفاته لجأ تيمور باشا إلى مقاطعة الخابور، وبدأ ببناء تحالف جديد من القبائل لمساعدته على استعادة منصبه ، ولكنه توفي بعد ذلك بوقت قصير.

٢- أيوب بك بن تيمور باشا

دامت رئاسته حوالي أربعين عاماً أمضاها بإستقلالية ذاتية، وكان مشهوراً بجوده، وقال عنه الأب جوزيف وولف الذي زار مناطق المللية عام ١٨٢٣م ما يلي : « لدى أيوب ثمانون ألف عائلة كردية وعربية تحت إمرته، إنه أقوى شخص في البادية وكامل البلاد المحيطة به ترتجف خوفاً من إسمه ، كما أن المسيحيين واليهود يثنون بشكل كبير على نزاهته

وعدالته... «.

وقد وصفه الكثيرون، ومنهم السير باكنغهام الذي زاره عام ١٨١٦م وقال عنه: « إن أيوب رجل قوي للغاية، بكل ما تحمله الكلمة من معنى «.

لقد فرض أيوب بك سلطته على مناطق شاسعة جداً تمتد من بحيرة بنغول إلى سنجار، كما وصلت إلى مدينة حماة السورية عام ١٨١٨م. وكان حكمه للمنطقة المذكورة بشكل مستقل غير عابيء بأوامر السلطة الحكومية العثمانية .

ويقول ستيفان وينتر بأنه : « كان ... آخر حصن ضد أشرس هجمة لتحالف الغزو البدوي الوهابي بإتجاه الشمال».

وقد تعاون أيوب بك مع جيش محمد علي باشا (المصري)، وقاتل معهم ضد القوات العثمانية .

وكان دعم المللية للمصريين بارزاً في معركة حمص ، إلاَّ أن هذا الوفاق لم يستمر، وبرغم تحويل أيوب بك ولاءه للعثمانيين، إلا أنهم عندما استعادوا السيطرة على الضفة الشرقية للفرات عام ١٨٣٤م، شنوا حملة شعواء على المللية، ولاحقوا وسجنوا زعماءها، واستولى أعدائهم القدامى على أراضيهم في الجزيرة الفراتية وخاصة قبيلة شمّر التي أصبحت سيدة الجزيرة، وبعد وفاة أيوب بك في سجن قلعة ديار بكر، إنتقلت رئاسة المللية إلى إبن أخيه تيماوي بك.

٣- تيماوي بك

كانت المدة التي قاد بها تيماوي بك الإتحاد المللي قصيرة ، إلاَّ أنها كانت مليئة بالأحداث التي عبّرت عن رغبته في مقاومة الهيمنة العثمانية الى حد التخلص من سلطتها فتابع التعاون مع المصريين وأفسح المجال لقواتهم للدخول الى بعض المناطق الكردية ، وقدم لهم الطعام والمواشي والإمدادات اللوجستية، وسعى إلى تكريس العلاقة الدبلوماسية مع حكام مصر الذين ساعدوا المللية لاحقاً ، وأدى توسطهم لدى السلطان العثماني الى العفو عن قياداتهم الذين كانوا معتقلين لدى السلطة العثمانية، وإعادة دورهم السياسي لهم من جديد.

أما بالنسبة لنهايته فقد قُتل بإحدى المعارك مع العثمانيين حوالي عام ١٨٤٠م، ودفن في قرية الهيشري التابعة لماردين. ونظراً لفقدان المللية زعيمها، نزلت بها المصائب والويلات فقد أغارت عليها عشيرتا شمّر وطيء وإستولتا على الكثير من أراضيها.

٤- محمود بك المعروف معمو بك

أصبح رئيساً للمللیين بعد انسحاب إبراهيم باشا المصري من بلاد الأناضول.

وبعد أن تابع إعمار مدينة (ويرانشهر) جدد قلعتها وجمع جيشاً كبيراً من العشائر العربية والكردية، وساعده والي دمشق الذي وضع بعض القوات العسكرية بتصرفه، فأخذ يستعيد القرى والمناطق التي سيطرت عليها قبيلتا شّمر وطيء، وإثر نزاع بينه وبين والي ديار بكر قبض عليه الوالي وزجه في السجن لمدة طويلة ، ثم عفى عنه السلطان العثماني عبد العزيز بشفاعة خديوي مصر نتيجة متابعة إبنه إبراهيم الحثيثة.

وبعد إطلاق سراحه توفي بعام ١٨٧٨م بسبب مرضه ودُفن بمقبرة الشيخ جاكير بحلب وخلفه إبنه إبراهيم.

٥- إبراهيم باشا المللي

ولد حوالي عام ١٨٤٥م وترعرع في ويرانشهر، وتزوج من خنسة باشا وهي كردية من عشيرة خلجان المللية من عائلة الداوود، كما تزوج من شمسة باشا وهي عربية من قبيلة (جيس) من بيت العثمان، وقد قابله الكثير من الرحالة

والسفراء والقناصل الأجانب وكتبوا عنه ، ومنهم اوبنهايم الذي قال: «ينحدر إبراهيم باشا من سلالة قديمة من الأمراء البدو الذين غزوا ممالك وأسسوا سلالات ملكية...» ، إلاّ أن وصف السير مارك سايكس له يبقى الأكثر تميزاً حيث قال:

« كان إبراهيم باشا شخصية عجيبة حقاً، فكان بلا شك قائداً طبيعياً للرجال يمتاز بقدرة عجيبة على ضبط النفس كما هي صفات أولئك الرجال الذين اختبروا الجوانب الأكثر قسوة وإضطراباً في الحياة «.

ويتابع مارك سايكس القول: « ..... وافصح الباشا خلال الحديث عن معرفة مدهشة ودقيقة بشؤون وأحداث أوروبا.... وكان الناس الذين يحيطون به ينتمون إلى شتى العناصر والمذاهب.... انخرط إبراهيم مع رؤساء كرد آخرين في سلك قوات الحميدية ، ورفعت رتبته إلى مير ميران وأعطي لقب الباشا بعد قيامه بزيارة إلى استنبول بعد هذا اخذت سياسته تأخذ طابعاً أكثر جرأة فبدأ يقاوم البدو ويشجع النصارى على النزوح إلى ضواحي ويرانشهر... وفي الوقت الذي كان رؤساء قبائل أخرى منهمكين في نهب وقتل الأرمن كان إبراهيم باشا يحمي المسيحيين من كل النحل والمذاهب.

وقد قُدر أثناء المذابح التي ذهب الأرمن ضحيتها، بأن إبراهيم أنقذ عشرة آلاف أرمني من الهلاك «.

وعن تميزه بالعدالة يقول عبد الكريم بهجت :

«ولما انتشرت أخبار عدالته وصولته في مدائن رها (أورفة) وماردين وديار بكر صار أبناء المسيحيين والمسلمين يتقاطرون أفواجاً مع عيالهم إلى قضاء ويرانشهر مركز إبراهيم باشا المللي ويسكنون ويتاجرون فيها آمنين على أموالهم»

ويقول باروت:» وأصبح القناصل الأجانب... يهتمون ببناء علاقة مباشرة به، ويدعونه إلى زيارتهم في حلب... وكان إبراهيم باشا، من جانبه ملاطفاً للأوروبيين بثبات، و حريصاً على كسب ثقة المسيحيين المحليين الذي اخذت أعداد متزايدة منهم في الإستقرار والتمتع بالحماية في عاصمته ويرانشهر».

وقد منحه السلطان العثماني لقب (أمير أمراء الكرد) ، ونتيجة إستفادته من فائض إنتاج القمح في ديار بكر في زمن الندرة العالمية والعثمانية وغيرها من الموارد أصبح ثاني أغنى رجل في الشرق بعد السلطان عبد الحميد الثاني.

وقد تحدث عنه إيف ترنون قائلاً : «..... وقبيلة الملّي يرأسها إبراهيم باشا. وهذا الأخير هو اليوم الأقوى من جميع الرؤساء الكرد في هذه المقاطعة. فقد كان غنياً جداً ، ذكياً ، داهية ، وكان بخاصة محمياً من (الباب) ..... كان يسود ناحية فيرانشيهير «

وقد ذكر الرحالة السويدي أليكس (Alexis) الذي زاره مدى عظمته ... ووصفه من لحظة دخوله إلى خيمته، وجلوسه فوق كرسي مغطى بجلد أسد ... وكان السجاد فوق الأرض مخصصاً لجلوس الضيوف، والمرشد كان أرمنياً .... ويذكر كيف يريد الباشا أن تتمتع المنطقة بالحرية والسلام ....

أما نهايته فكانت عام ١٩٠٨م عندما كلفه السلطان بحماية (الخط الحديدي الحجازي) ، فوصل في ايلول من عام ١٩٠٨م الى دمشق مصطحباً معه فرسانه وزعماء عشيرة حرب العربية ، ليستعين بهم على إقناع عشيرة حرب الحجازية

لعدم تخريب خط السكة .

ولكن الفرصة لم تتسنى له بسبب تولي الإتحاديون السلطة في الأستانة، وإرغامهم السلطان عبد الحميد على إعادة العمل بالدستور، وقد نبهه كرد دمشق وبعض القناصل الأجانب بنية الإتحاديين القضاء عليه، فعاد مع قواته إلى ويرانشهر والقوات العثمانية تتعقبه، ووقعت بينه وبين العثمانيين الذين آزرتهم عشيرة (الفدعان/ العنزة) معركة كبيرة قرب حلب نتج عنها وقوع قتلى من الجانبين وعند وصوله قام بإنذار القوات العثمانية لفك الحصار عن ويرانشهر ولما لم تستجب، وقعت أعتى المعارك بين الطرفين واضطرت القوات العثمانية إلى الإنسحاب وبقيت عشيرة قره كيج الكردية تواصل القتال ضد المللية.

وفي الأسبوع الثاني من أيلول ١٩٠٨م صدرت أوامر الأستانة إلى القوات في حلب وبغداد بأن يحضروا إبراهيم باشا حياً أو ميتاً.

وفي أواخر أيلول أخذت قوات إبراهيم باشا بالإنهيار، فطلب الأمان من السلطات وأن تسمح له بإستدعاء طبيب لمعالجته وألاَّ تتعرض له العساكر والعشائر ... ولكن بدون جدوى فواصل الفرار ، وتسببت حالة الحصار والمطاردة وعدم السماح بإستدعاء طبيب لمعالجته ، إضافة لإنفضاض الكثير من الرجال عنه بوفاته بتشرين الأول عام ١٩٠٨م بقرية صفيا التي تبعد عن مدينة الحسكة حوالي ١٢كم شمالاً ، وقد دفن فيها ثم نقل جثمانه لاحقاً إلى قرية تل البيزاري شرق صفيا.

خامساً : ويرانشهر : تيلّا بالسريانية

ويرانشهر مدينة مار يعقوب البرادعي، كانت تسمى سابقاً موزلت تقع بين ماردين والرّها أغلب عائلاتها سكنت ماردين ورأس العين، وقد اختارها محمود بك لتكون مركزاً رئيسياً للاتحاد المللي وجدد قلعتها وتابع إبنه إبراهيم باشا العناية بها ، فقام بشق الطرق وبناء الأسواق ومخازن الحبوب ومستودعات السلاح والحدائق ، وبنى قصراً على النمط الحديث غرب البلدة (قصر الباشا) وهو الآن مدرسة.

والعديد من القصور كما بنى ميتماً ومدرسة (تكية) وسجن والعديد من الجوامع وعدد من الكنائس منها (كنيسة القديس يوحنا المعمدان وكنيسة القديس أفرام وكنيسة السيدة العذراء) وأسقفية في ويرانشهر للمسيحيين ويتحدث إيف ترنون عنها بكتابه ماردين :

« فيرانشيهير قصبة كبيرة ..... يعيش فيها ثلاثة آلاف مسيحي ..... فهذه المدينة فيرانشيهير تمثل حالة مثالية للخليط الطائفي ..... وفي القرن التاسع عشر، بفضل حسن إلتفات من رئيس (كرد ميلي) إبراهيم باشا الذي كانت فيرانشيهير منطقة نفوذه، جاء العديد من مسيحيي ماردين ومن سفريك فأقاموا فيها وبنوا بعض البيوت، وفتحوا عدة أنواع من التجارة، الأمر الذي ساهم بالتطور الاقتصادي لمدينة فيرانشيهير، فمنذ ١٨٨٠، مدينة تيلّة القديمة، التي ظلت مفتقرة مدة طويلة، عرفت إزدهاراً جديداً .....».

وقال ستيفان وينتر بأن: « ويرانشهر ضمت ما يقارب من ٦٠٠ عائلة مسيحية عدا الذين كانوا يسكنون في القرى المحيطة، غالبيتهم كانوا أرمن كاثوليك لكن كان هناك أيضا سريان كاثوليك، سريان أرثوذكس، أرمن غريغوريون وعدد صغير من الكلدان»

ويقول د. عثمان علي: « إذ شجع إبراهيم باشا الكثير من الأرمن والأيزيديين على الإستيطان في ويرانشهر والقرى المحيطة بها، والتي كانت في إزدهار كبير حيث بنى أربعمائة قرية مزدهرة في أطراف ويرانشهر».

وحول هذا الموضوع نورد بعض ما قاله باروت:» جذب هذا المجال الآمن الذي حققه إبراهيم باشا في مثلث ويران شهر – قره جه داغ – رأس العين وجبل عبد العزيز بدءاً من عام ١٨٨٠م مئات العائلات السريانية والأرمنية التجارية النشطة في مدينتي ماردين وسفريك... إلى الإنضواء في حلفه، أو إتحاده العشائري المفتوح للملل كافة.»

ويقول الباحث الروسي (كردليفسي) بأن الأرمن الذين أنقذهم إبراهيم باشا من الموت، كانوا سبب في إزدهار ويرانشهر.

وقد قام إبراهيم باشا بمد العاملين بالتجارة والصناعة برؤوس الأموال اللازمة من أجل تنشيط الحركة التجارية والصناعية.

سادساً : الأوضاع العامة في مناطق الإتحاد المللي

مارس أمراء المللية الحكم الذاتي في مناطقهم ضمن إطار السلطنة العثمانية فمن :

١- الناحية السياسية :

تصرف المليون معظم الوقت ككيان مستقل، ولم يهادنوا يوماً القوى التي حاولت السيطرة على كردستان، فقد كانوا سباقين في إعلان الإنتفاضات والثورات ..... وكان الهدف الأول هو الإستقلال بدلالة تحالفهم مع المصريين في حربهم ضد السلطنة العثمانية، ورفض إبراهيم باشا محاربة اليونانيين، ورفضه الإشتراك في الحملة الموجهة ضد ثوار اليمن. وقد أكد الدكتور الفرنسي منسيل بأن إبراهيم باشا كان يحلم بدولة كردية.

٢- الناحية العسكرية :

كان التنافس شديداً بين القبائل، وكانت علاقة المللية مع محيطهم العشائري متوترة ويشوبها الحذر الشديد أغلب الأحيان، وفي ظل عدم تدخل السلطة المركزية بالصراعات إلاّ في الحالات التي تخرج عن السيطرة، كان مبدأ القوة هو السائد في علاقة العشائر بعضها ببعض، خاصة أن السلطة كانت في بعض الأحيان تشجع مثل هذه الصراعات ، ويكفي أن نذكر أنه مع بداية القرن العشرين اصطدمت المللية مع قبيلة شمّر مراراً بالأعوام ١٩٠٠م و١٩٠٢م و١٩٠٥م ومع عشيرة القره كيج الكردية بعام ١٩٠٤م.

لذلك كان لزاماً أن تبقى القوة العسكرية للمللية في جهوزية دائمة، طالما أن سلطة الدولة العثمانية كانت في شرق الأناضول (سلطة اعتبارية) في أغلب الأحيان.

٣- العدالة :

كان المللیون یعملون على تحقیق العدالة في مناطقهم عن طریق :

- المحاكم التي كانت تتبع وزارة (الحقانية) وتطبق قوانين السلطنة السائدة.
- الملالي الذين كانوا يبتّون بالخلافات المعروضة عليهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- العارفة (حسين الحنظل)، وهو من عشيرة عدوان وكان يعرف بلقب (عارفة المللية)، وكان يبت بالقضايا المعروضة أمامه وفق الأعراف العشائرية.
- المحاكم الطائفية المسيحية، وكانت تبت بالخلافات الناشبة بين أفراد الطائفة وفق الأحكام الكنسية، توفيقاً مع نظام الملّة العثماني الذي كان معمولاً به في السلطنة العثمانية.

٤- الإقتصاد :

كان النشاط الإقتصادي في المدن تجارياً ، وفي القرى زراعياً ، وفي البوادي رعوياً ، ولكن القسم الأكبر من القبائل المللية كانت تعتاش على تربية الماشية من الأغنام والماعز والأبقار إضافة إلى القليل من الإبل.

وكان التجار يتوجهون لمناطق المللية لشراء المواشي والأغنام والصوف، ونقلها إلى أسواق دمشق وبيروت وحلب، حتى أنهم كانوا يرسلونها إلى إستانبول، اما جباية الضرائب فكانت بواقع ليرة ذهبية عثمانية عن قطيع الأغنام أو الجمال وحوالي ١٢٪ من إنتاج القمح والشعير و١٠٪ من أرباح أصحاب دكاكين الفاتورة .... إلخ.

0- الحالة الإجتماعية :

رغم ندرة المراجع التي تطرقت إلى الناحيتين الإقتصادية والإجتماعية إلاَّ أن الأخبار المتواترة شفاهاً تقودنا إلى نتيجة مفادها أن كل النشاطات كانت تتمحور حول العائلة والعشيرة ، وكانت بنية المجتمع طبقية هرمية شديدة التنوع من حيث الإنتماءات والعصبيات القبلية والطائفية والعرقية ، وكل مكونات هذا المجتمع التعددي كانت تميل إلى التعايش مع بعضها بسلام ، وبدون هيمنة مكون على آخر، مع احتفاظ كل مكون سكاني بخصوصياته اللغوية والإثنية والدينية والثقافية .

ولعل أفضل تشبيه للتراتبية العائلية التي كانت سائدة في المجتمع المللي ما أورده هشام شرابي بهذا الخصوص : « فالأب هو المحور الذي تنظم حوله العائلة بشكليها الطبيعي والوطني، إذ إن العلاقة بين الأب وأبنائه وبين الحاكم والمحكوم ، هي علاقة هيمنة، فإرادة الأب، في كل من الإطارين، هي الإرادة المطلقة، ويتم التعبير عنها في العائلة والمجتمع، بنوع من الإجماع القسري الصامت، المبني على الطاعة والقمع».

سابعاً : المسيحيون في ويرانشهر

برغم أن سنجق ماردين كان منطقة السريان وطور عابدين ملجأهم الجبلي، إلاَّ أن إنعدام الأمن الذي ازداد بسبب تهاون الإدارة العثمانية دفع الكثير من المسيحيين وغيرهم إلى الهجرة إلى ويرانشهر ومحيطها لتوفر الأمان خاصةً أن علاقة المللين بالمسيحيين كانت جيدة ، ولدى الحديث عن أيوب بك أوردنا ما قاله الأب جوزيف وولف ونكرره هنا «... كما أن المسيحيين واليهود يثنون بشكل كبير على نزاهته وعدالته»

ويؤكد مارك سايكس بأن إبراهيم باشا إستمرّ بممارسة تقاليد قبيلته ومن هذه التقاليد حماية المسيحيين في

المنطقة.

أما فارس عثمان فيقول في كتابه (الكرد والأرمن العلاقات التاريخية):» ويتمتع الأرمن والمسيحيين بشكل عام بالأمان والإطمئنان طالما كانوا في حدود منطقة العشائر المللية، حيث كانوا يلقون المعاملة اللائقة عندما ينتقلون من ويرانشهر ومن أريافها إلى مضارب خيام البدو ومنها إلى ويرانشهر وهم يبيعون الأعلاف والدهون».

وتفيد المرويات الشفهية المتواترة التي يتناقلها أحفاد سكان ويرانشهر بأن الحياة لم تكن مختلفة عن حياتهم في ماردين ومحيطها فقد حافظوا على عاداتهم وتقاليدهم ومآكلهم ولباسهم وحتى أغانيهم وأهازيجهم ، وعملوا بمختلف الأعمال الحرفية كصناعة المنتجات الحريرية والصوفية والملابس الجلدية ، وتاجروا بالمنتجات الزراعية والحيوانية .

وعندما احتج اهالي ديار بكر وأرسلوا العديد من البرقيات إلى الباب العالي كانت إحدى التهم الموجهة لإبراهيم باشا انه كان يساعد الثوار الأرمن على الهرب إلى مصر وأوروبا بدلاً من قتالهم.

وعندما طلب أعيان دياربكر مؤازرة المسيحيين لهم رفضوا الإنضمام إلى الحركة المناهضة لباشا الكتائب الحميدية .

والأدلـــة على حماية إبراهيم باشا للمسيحيين كثيرة ومنها الرسالة التي أرسلها مارك سايكس إلى جريدة التايمز البريطانية والمنشورة بتاريخ ١٩٠٧/١٢/٠٦ وهذا بعض ما جاء فيها:

« لا يمكن الإدعاء للحظة واحدة، بأن إبراهيم باشا كان في يوم من الأيام عدواً للمسيحيين الأرمن، لأنه وخلال أسوأ فترات المذابح في مقاطعتي ديار بكر وأورفة، قام بتوفير الحماية لمئات وآلاف اللاجئين، وفي العديد من المناسبات اللاحقة قام بحماية ومساعدة المسيحيين من مختلف الطوائف... الخ «.

ثامناً : الإجابة على سؤال البحث

في محاولة للإجابة على سؤال البحث المتعلق بمدى تأثير وفاة إبراهيم باشا المللي وانحسار الدور السياسي للإتحاد المللي على مصير مسيحيي بيث نهرين ، قام البحث بوصف الإطار التاريخي لتلك المرحلة محاولاً تسليط الضوء على وضع مسيحي بيث نهرين خلال مراحل مختلفة من حكم المللين.

وقد أتضح لنا بأن حماية المللين للمسيحيين كانت تقليداً متوارثاً في أسرة الباشات ، توارثوه جيلاً بعد جيل . وخاصة أمير أمراء الكرد إبراهيم باشا الذي أثنى القاصي والداني على حسن تعامله مع الجميع بدون تمييز ، وقد وصفه الأستاذ الإيطالي جيا نكارلوكاسا بعد أكثر من قرن على وفاته بالقول :

« في تاريخ البشرية، كانت هناك شخصيات ميزت نفسها على الرغم من طبيعتها ودورها، عبر أفعال يمكن أن نعتبرهم «رجالاً صالحين» ..... على الرغم من الضراوة التي اعتاد بها هزيمة منافسيه، إلاّ أن إبراهيم باشا كان لديه شيء من هؤلاء الصالحين العديدين الذين كانوا موجودين في التاريخ لجعل بعض أحلك اللحظات في إنسانيتنا أقل

ظلمة «.

وبالتالي ، فإن وفاة إبراهيم باشا عام ١٩٠٨م وإنحسار الدور السياسي للإتحاد المللي كان له تأثير سلبي على مصير المسيحيين في المنطقة ، وأتاح لأعدائهم الفرصة للتنكيل بهم بوحشية. ففي شهري أيار وحزيران من عام ١٩١٥م تعرض أهالي ويرانشهر وفق ما ورد بالمراجع المسيحية (الأب اسحق أرملة والأب ريتوريه والملفونو عبدالمسيح نعمان قره باشي) إلى أشد أنواع العذاب والإبادة الجماعية والترحيل القسري.

مع الإشارة إلى أن ابراهيم باشا لم يكن بإمكانه (على الأغلب) فعل الكثير للأرمن لأن السلطة قررت : (جمع جميع الأرمن وسوقهم لولايتي الموصل وسوريا وللواء دير الزور لإسكانهم في تلك البلاد إلى أن تضع الحرب أوزارها) وهذا كان قراراً سيادياً لم يكن بمقدور أية جهة منعه أو تعطيل (مسيرات الموت) وإنما كان يمكن تخفيف آثارها إلى حد بعيد.

أما بالنسبة للسريان الذين لم يصدر بحقهم أي إتهام ولا وجود لأية وثيقة في كامل الإرشيف العثماني تدينهم، ومع ذلك تعرضوا للمذابح ، ولو قيض للأمير إبراهيم باشا البقاء على قيد الحياة ولم ينحسر الدور السياسي للإتحاد المللي لما كانت خسائرهم تصل إلى هذه الحدود الكارثية .

تاسعاً : الخاتمة

لابد من القول إن أهم ما شعر به المسيحيون أثناء حكم المللليين ، بجانب أمنهم واستقرارهم ، واحترام هويتهم ولغتهم وحرية ممارستهم لطقوسهم الدينية ، كان شعورهم بالمساواة مع بقية المكونات السكانية ، وهو الشعور الذي افتقدوه لقرون عديدة ، ولو بقي الأمير إبراهيم باشا المللي حياً والمللليين على سطوتهم لكانت أحلك اللحظات في تاريخهم أقل ظلمة .

عاشراً : المراجع :

- ابراهيم باشا ، محمد علي بك ، أمير أمراء كردستان ، ابراهيم باشا الملّي ١٨٤٥– ١٩٠٨ م دراسة وتحقيق عبد الفتاح البوتاني وعلي الميراني ، أربيل ٢٠٠٩م .
- أبوبكر ، أحمد عثمان ، كرد الملّي وابراهيم باشا ، الآثار الكاملة ، إعداد د. آزاد عبيد صالح .
- أحمد : أحمد محمد ، كرد الدولة العثمانية ، تاريخهم الإجتماعي والإقتصادي والسياسي ، أربيل ٢٠٠٩م .
- أحمد علي : د. آزاد ، الدور السياسي لعائلة ابراهيم باشا المللي في غرب كردستان وشمال بلاد الشام ، ١٥ يوليو ٢٠١٦م .
- أحمد ، كمال مظهر ، كردستان في سنوات الحرب الأولى ، اصدار ٢٠١٢م .
- أوبنهايم ، ماكس فون ، ابراهيم باشا أمير بدوي حياته ومماته ، ارشيف أوبنهايم .
- أكداج ، مصطفى ، كفاح الشعب التركي من أجل السياسة والنظام (بالتركية).
- باروت ، محمد جمال ، التكون التاريخي للجزيرة السورية : أسئلة واشكاليات التحول من البدونة إلى العمران الحضري ، ط ١ ، المركزالعربي للأبحاث ودراسة السياسات (بيروت ٢٠١٣ م) .
- ترنون ، إيف ،ماردين ،دراسة تحليلية لإبادة عام ١٩١٥ ترجمة لطيفة عرنوق ،دار نعمان للثقافة ،جونيه لبنان ٢٠٠٨ م ط١ .

- حاج درويش ، د. نضال محمود ، كرد سورية في مرآة مصادر الإرشيف العثماني خلال القرن ١٨ للميلاد .
- رؤوف ، عبد السلام ، رحلة طه الكردي الباليساني .
- زكار ، د. سهيل ، الموسوعة الشامية في تاريخ الحروب الصليبية ، ج ١١ .
- زكريا ، أحمد وصفي ،عشائر الشام ، دار الفكر ، ط٢ (دمشق ١٩٨٣ م) .
- زكي ، محمد أمين ، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن ، ترجمة محمد علي عوني ، طبعة لبنان١٩٨٥ م .
- شرابي ، هشام البيئة البطركية ، بحث في المجتمع العربي المعاصر ، بيروت دار الطليعة ١٩٨٧م (سلسلة السياسة والمجتمع) .
- عياش ، عبد القادر ، حضارة وادي الفرات ء- مدن فراتية ، دار الأهالي ، دمشق ١٩٨٩م ط ١.
- علي ، د. عثمان ، الحركة الكردية المعاصرة ، دراسة تأريخية وثائقية ١٨٣٣- ١٩٤٦م .
- عثمان ، فارس ، الكرد والأرمن – العلاقات التاريخية ، سوريا ٢٠٠٨ م .
- قره باشي ، عبد المسيح نعمان ،الدم المسفوك ، مجازر ومذابح السريان في ما بين النهرين ، ترجمة المطران ثاوفيلوس جورج صليبا ، ٢٠٠٥ م .
- القس ، يوسف جبرائيل والياس هداية ، آزخ أحداث ورجال ، تقديم المطران يوحنا ابراهيم – دار الرها حلب .
- وليامس ، جون فردريك ،قبيلة شمر العربية ، مكانتها وتاريخها السياسي ١٨٠٠- ١٩٥٨م .

Joseph Wolff – missionary to the Jews vol ٢ – p ٢٤١

- c.Leonard Woolley – dead towns and living men – p١٨٥
- Philip Mansel – Aleppo :the rise and fall of syrias great merchant city p٤٤
- YY dr. Joost jongerden & dr. Jelle verheij – social relation in othoman Diyarbakir – p
- the situation at Diarbekir ١٩٠٧- ١٢ – ٠٦ Mark Sykes – the times newspaper
- Layard discoveries in Babylon and Nineveh
- Mr. Giancarlo casa – Ibrahim pasa il principe curdo che proteggeva I cristani – east jornal

٢٨ – ٠٧ – ٢٠١٦.

*ستوكهولم – السويد ٢٠٢٣

دميرتاش السياسي الأكثر شعبية ودعماً من قبل الناخبين الكرد

أنقرة (زمان التركية) – كشف استطلاع رأي أجرته مؤسسة "Rawest " التركية للأبحاث، أن الزعيم الكردي المعتقل صلاح الدين دميرتاش، هو السياسي الأكثر شعبية ودعماً من قبل الناخبين الكرد.

وأجرت Rawest استطلاعا بعنوان "القضية الكردية والسياسة الكردية ودميرتاش" في مايو ٢٠٢٤، عبر مقابلات وجهًا لوجه مع ١٤٠٦ شخصًا، تم خلالها قياس مدى اهتمام الكرد بالسياسة وتصور صلاح الدين دميرتاش في عيون الكرد.

ووفقا للاستطلاع؛ احتل صلاح الدين دميرتاش المركز الأول في تصويت الناخبين الكرد للزعيم الأكثر ثقة ومحبوبًا.

وتبع دميرتاش زعيم حزب الشعوب الديمقراطي السابق، عمدة بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو، ثم الناشطة السياسية الكردية ليلى زانا.

واحتل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي كان ذات يوم من بين القادة المفضلين لدى الناخبين الكرد، المرتبة السابعة في تصنيف القادة البارزين، حتى خلف رئيس زعيم حزب الشعب الجمهوري السابق كمال كيليتشدار

أوغلو، وجاء بعد أردوغان في المركز الثامن وزير الخارجية التركي هاكان فيدان.

ووفقاً للاستطلاع، فقد سُئل المشاركون: "من ستدعم إذا تنافس صلاح الدين دميرتاش مع حزب المساواة الشعبية والديمقراطية وجهاً لوجه؟" أجاب ٤٨ بالمئة من الناخبين الكرد على السؤال: دميرتاش.

يذكر أن صلاح الدين دميرتاش معتقل منذ عام ٢٠١٦، ولم تستجب الحكومة التركية لقرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بالإفراج عنه.

تركيا بالمرتبة الأخيرة في مؤشر مدركات الديمقراطية

الى ذلك احتلت دولة تركيا المرتبة الأخيرة في استطلاع مؤشر مدركات الديمقراطية لعام ٢٠٢٤.

ووفق نتائج مؤشر تصور الديمقراطية، الذي يقيس تصور الديمقراطية في ٥٣ دولة، كانت تركيا من بين الدول التي تعاني من أعلى "عجز في الديمقراطية".

تمثل فجوة الديمقراطية الفرق بين مدى اهتمام الناس بالديمقراطية ومدى الديمقراطية التي يعتبرونها بلدهم.

مؤشر مدركات الديمقراطية

وكان السؤال المطروح على المشاركين في تركيا هو "ما مدى أهمية أن يكون بلدك ديمقراطياً بالنسبة لك؟" و"ما مدى ديمقراطية بلدك في نظرك؟" وكان الفرق بين إجابات الأسئلة ٤٤ نقطة.

وحصلت أربع دول فقط على درجات أعلى من تركيا. وكانت المراكز الأربعة الأخيرة في القائمة هي اليونان برصيد ٥١ نقطة، وفنزويلا والمجر برصيد ٥٠ نقطة لكل منهما، وأوكرانيا برصيد ٤٨ نقطة.

وكانت الدول التي لديها أصغر فارق هي إسرائيل وسويسرا برصيد ١١ نقطة لكل منهما. وتلي هذه الدول الهند وتايوان والنرويج وفيتنام وسنغافورة والمملكة العربية السعودية برصيد ١٢ نقطة لكل منها.

وذكر ٤٠٪ من المستطلعين أن بلادهم "ليست ديمقراطية بما فيه الكفاية"، كما أوضح ٤٦٪ أنها "ديمقراطية بقدر الضرورة"، وأشار ١٣٪ إلى أنها ديمقراطية "مفرطة".

لا توجد ديمقراطية كافية

وذكر ثلاثة من كل خمسة أشخاص شملهم الاستطلاع في تركيا أنه "لا توجد ديمقراطية كافية" في بلادهم، وبهذا المعدل، احتلت تركيا المرتبة ٤٧ بين ٥٣ دولة، والدول التي تلت لتركيا هي إيران وإندونيسيا والمجر واليونان وبيرو وفنزويلا على التوالي.

وكانت دول الشرق الأقصى في المراكز الأربعة الأولى في القائمة، وكان الكوريون الجنوبيون من بين أولئك الذين اعتقدوا أن بلادهم ديمقراطية، وتلي كوريا الجنوبية الصين وتايوان وفيتنام على التوالي.

تم إعداد مؤشر تصور الديمقراطية، الذي تنشره سنويا مؤسسة تحالف الديمقراطيات ومقرها كوبنهاجن، نتيجة للمقابلات التي أجرتها مؤسسة الأبحاث العامة لاتانا مع ما يقرب من ٦٣ ألف شخص من ٥٣ دولة في الفترة من ٢٠ فبراير إلى ١٥ أبريل من هذا العام.

تأسس تحالف الديمقراطيات في عام ٢٠١٧ على يد الأمين العام السابق لحلف الناتو أندرس فوغ راسموسن.

حديث إردوغان عن انفراجة سياسية هل هو مناورة جديدة للبقاء في السلطة؟

أنقرة: سعيد عبد الرازق:فجّر حديث الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، عن «انفراجة سياسية» تحتاج إليها تركيا عقب لقائه زعيم المعارضة رئيس «حزب الشعب الجمهوري» أوزغور أوزيل، جدلاً واسعاً.

إردوغان أكد، في تصريحات، الجمعة الماضي، غداة لقائه أوزيل بمقر «حزب العدالة والتنمية» الحاكم في أنقرة، أنه سيزور «حزب الشعب الجمهوري» قريباً رداً على زيارة أوزيل، في خطوة لم يكن أحد يتصورها بعد سنين طويلة من الاستقطاب الحاد والتراشق المستمر بين إردوغان والمعارضة.

ورأى إردوغان أن هناك الآن «انفراجة سياسية» تحتاج إليها البلاد، مضيفاً أن «زيارة أوزيل تعد تطوراً إيجابياً».

بدوره، قال أوزيل، الذي كان لقاؤه مع إردوغان هو أول لقاء بين الرئيس وزعيم المعارضة منذ ٨ سنوات عندما التقى إردوغـان رئيس «الشعب الجمهوري» السابق، كمال كليتشدار أوغلو، بعد أيام من محاولة الانقلاب الفاشلة في ١٥ يوليو (تموز) ٢٠١٦، إن اللقاء تم وفق أجندة محددة، وينبغي ألا ينزعج أحد.

ورفض أوزيل، في تصريحات الاثنين، ما تردد من مزاعم عن خطة لإردوغان لإحداث ارتباك داخل «الشعب الجمهوري»، قائلاً: «لا نفكر بنظرية المؤامرة، مَن الذي يريد إرباك الحزب الأول في تركيا، الذي حصل على ٣٨ في المائة من الأصوات في الانتخابات المحلية، حزب

> حراك ولقاءات مكثفة وتأكيد على أهمية التطبيع مع المعارضة

الكوادر الذين عملوا بجد وإخلاص ليصبحوا الحزب الحاكم في تركيا في الانتخابات المقبلة».

هل يناور إردوغان؟

تصريح إردوغان عن «الانفراجة السياسية» اجتذب ردود فعل واسعة مصحوبة بشكوك حول أهداف ونوايا الرئيس إردوغان، لقبوله اللقاء مع زعيم المعارضة الذي ألحق به هزيمة ساحقة في الانتخابات المحلية في ٣١ مارس (آذار) وكان يهاجمه بضراوة ويتهمه بالسير مع الإرهابيين.

وفي هذا الإطار قال رئيس حزب «المستقبل» رئيس وزراء تركيا الأسبق رفيق رحلة إردوغان السياسية، أحمد داود أوغلو: «إننا نعتبر تصريح إردوغان تاريخياً، وبداية لعصر من التطور السياسي ونؤيده إذا لم يكن مجرد تكتيك».

وأضاف داود أوغلو، في كلمة ألقاها في ختام «معسكر التشاور الموسع» لحزبه الاثنين: «نحن نعرف إردوغان جيداً، إنه عبقري التكتيكات، ونعرف أن سيكولوجية السياسة في تركيا تتغير بسرعة كبيرة، فبعد فوز الحزب الحاكم بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية في مايو (أيار) الماضي، ظهرت المعارضة مبعثرة مرتبكة، وعاد حزب الشعب الجمهوري وفاز بالانتخابات المحلية في ٣١ مارس وأصبح الحزب الأول في البلاد منذ عام ١٩٧٧».

وأضاف أن القلق من توجه البلاد نحو الاستبداد عقب انتخابات مايو، تحول الآن إلى قلق من بدء فترة ديمقراطية جديد. وطالب حزب العدالة والتنمية، إذا كان جاداً في الحديث عن الانفراجة السياسية أن يملأ هذا الحديث بخطوات استراتيجية تنعكس في المناقشات حول الدستور الجديد وفي العمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية وتذويب الفوارق بين الطبقات في الدخل.

وقال داود أوغلو: «أما إذا كان الأمر يتعلق بمناورة تكتيكية بعد سقوط الحزب الحاكم وتراجعه للمرتبة الثانية من خلال تسليط الضوء على أحد قادة المعارضة وتجاهل الآخرين لخلق نقاش داخلي في البلاد، فلن يتغير في الأمر شيء».

مخاوف من السوابق

بدوره، رأى الكاتب البارز روشان شاكر أن هناك مخاوف لدى الكثيرين من التجارب السابقة، وهناك مَن يعتقدون أن إردوغان يتخذ هذه الخطوات لكسب الوقت.

ولفت إلى أن إردوغان، الذي يعتقد أنه يدير البلاد كـ«رجل واحد»، يحافظ على سلطته من خلال «تحالف معقد»، ويواجه محاولات من المتشددين في حكومته، خصوصاً من شريكه في «تحالف الشعب»، حزب الحركة القومية برئاسة دولت بهشلي، لوضع حد للمعارضة، لا سيما حزب الشعب الجمهوري.

ورأى شاكر أن الصيغة الأكثر منطقية هي أن يدخل

إردوغان: تركيا بحاجة لدستور مدني... والقضاء ليس فوق النقد

إردوغان في «انفراجة سياسية» معينة دون التخلي عن شركائه، لكنها صيغة غير واقعية لأنه وبكل بساطة، لا يمكن اعتبار عملية لا تشمل القضية الكردية، والتخلي عن سياسة الوصاية والإفراج عن أعضاء حزب الشعوب الديمقراطية، خصوصاً صلاح الدين دميرتاش، بمثابة «انفراجة»، وبالمثل، فإن إطلاق سراح الناشط المدني رجل الأعمال عثمان كافالا يمكن أن يؤدي إلى انهيار هذا التحالف.

الحوار حول الدستور

الى ذلك شدّد إردوغان على حاجة تركيا إلى دستور مدني حديث يقضي على دساتير حقب الانقلابات، قائلاً: «لا يمكننا أن نجد أنه من المناسب للديمقراطية التركية أن تمر الذكرى المئوية لتأسيس جمهوريتنا بدستور جاء نتيجة انقلاب».

ويرفض إردوغـان اتهامات بسعيه إلى استغلال الدستور الجديد في إطالة بقائه في السلطة. وقال الرئيس التركي، في كلمة خلال الاحتفال بالذكرى ١٥٦ لتأسيس مجلس الدولة التركي الجمعة، إن «تركيا تحتاج إلى دستور مدني جديد، والتخلص من دستور الانقلابيين»، في إشارة إلى الدستور الحالي الذي وضع عام ١٩٨٢ عقب انقلاب عام ١٩٨٠.

كما أكد إردوغان أهمية «الانفراجة السياسية»، في إشارة إلى الحوار بين الحكومة والمعارضة، لعملية إعداد الدستور الجديد، وقال: «لا نرى أنه من الصواب أن ترغب المؤسسة السياسية في إزالة هذه الحاجة لدستور مدني من جـدول الأعمال، من خلال ذكر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. وسيعمل الدستور الجديد على تسريع حل مشكلات بلادنا، من الاقتصاد إلى الحياة الاجتماعية، من خلال توسيع مجال السياسة المدنية». واستدرك:» لكن لا يجب تصور أن الدستور الجديد سيزيل المشكلات على الفور بلمسة واحدة، أو أنه سيكون عصا سحرية لحل المشكلات».

وقال إردوغان: «إن تكثيف المحادثات والتشاور بين مختلف الأحزاب السياسية، إلى جانب تحقيق انفراجة سياسية، هما بمثابة فرصة مهمة، ويجب على السياسة التركية أن تحول هذه الفرصة إلى مكسب دائم لبلدنا وأمتنا وديمقراطيتنا، ونأمل أن نستمر في لعب دورنا البناء في إطار توقعات أمتنا».

لقاء ثانٍ مع بهشلي

بينما تتصاعد المناقشات حول الدستور الجديد، عقد إردوغان لقاءً ثانياً مع رئيس «حزب الحركة القومية»، دولت بهشلي، شريك «حزب العدالة والتنمية» الحاكم في «تحالف الشعب»، في أقل من أسبوعين، حيث استقبله بالقصر الرئاسي في أنقرة، الجمعة، بعدما زاره

> داود أوغلو: نعرف إردوغان جيداً، إنه عبقري التكتيكات

في منزله في ٢٩ أبريل (نيسان) الماضي.

وجاء اللقاء «المفاجئ» وسط جدل متصاعد عن فحوى اللقاءات التي تدور على مدى الأسبوعين الماضيين بين رئيس «حزب الشعب الجمهوري»، أكبر أحزاب المعارضة، أوزغور أوزيل وإردوغان وبهشلي. ووفق ما تداولته أروقة السياسة في أنقرة، فإن ثاني لقاء بين إردوغان وبهشلي ركز بشكل أساسي على ٣ قضايا هي: الدستور الجديد، وإعادة محاكمة الناشط المدني رجل الأعمال البارز عثمان كافالا المتهم الرئيسي في قضية «غيزي بارك» والمحكوم عليه بالسجن المؤبد المشدد والذي تتصاعد المطالبات من جانب المعارضة والمؤسسات الأوروبية بالإفراج عنه. فضلاً عن تطورات قضية مقتل رئيس جماعة «الذئاب الرمادية» القومية، سنان أتيش، التي تحددت أولى جلساتها في الأول من يوليو (تموز) المقبل، والمتهم فيها ٢٢ شخصاً.

انتقاد القضاء

ومن ناحية أخرى، أكد إردوغان ضرورة ألا تتحول وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي إلى أدوات للضغط على أعضاء السلطة القضائية.

وقال إردوغان: «للأسف، فإن أعضاء السلطة القضائية العليا لدينا، من القضاة ومدعي العموم الذين يقومون بواجب مهم وحساس للغاية ومرهق حقاً، يتعرضون أحياناً لاتهامات غير عادلة تتجاوز حدود الانتقاد. بداية، أود أن أقول ذلك بكل وضوح: مثل المؤسسة السياسية، فإن القضاء ليس بمنأى عن النقد، قد لا نحب قرارات القضاء، ونعترض عليها، ونعبّر عن استيائنا علناً».

وأضاف: «يمكن للناس أن يكتبوا ويشاركوا أفكارهم بحرية في وسائل الإعلام المختلفة، ما داموا لا يشيدون بالإرهاب، أو يشجعون على العنف أو الإهانة. ومن المتوقع من أولئك الذين يستخدمون السلطة العامة نيابة عن الأمة أن يتسامحوا مع ردود الفعل القاسية هذه ضمن حدود معينة، ويعدونها مشروعة».

وفي إشارة إلى أنه يجب على الحكومة والمعارضة والصحافة والمجتمع المدني أن يضمنوا بشكل جماعي بقاء القضاء بعيداً عن جميع أنواع التعصب والتجمعات القائمة على المصالح والاستقطاب السياسي والآيديولوجي، قال إردوغان إن «عقليات الموظفين الضيقة التي ترعى مصالح فئة معينة بدلاً من مصالح الأمة ورفاهية البلاد، تُدمّر دولتنا، بما في ذلك نظامنا القضائي. لن نسمح لها بالظهور داخل مؤسساتنا مرة أخرى».

*حصاد الاسبوع/الشرق الاوسط

مايكل روبين

الممرات التركية أداة للإمبريالية.. لقد حان الوقت لقلب الطاولة

*موقع منتدى الشرق الأوسط- Middle East Forum-

لم يخفِ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان رغبته في تعديل حدود تركيا التي مضى عليها قرن من الزمان. وقد طالب بأجزاءَ من بلغاريا واليونان وقبرص، وتحتل القوات التركية أجزاء من قبرص وسوريا والعراق. وفي الوقت نفسه، تساعد القوات الخاصة التركية نظيرتها الأذربيجانية التي تحتل الآن عشرات الأميال المربعة في أرمينيا.

في حين تستمر الصين في تعزيز سياستها الامبريالية، وتقوم روسيا بكسب دول حليفة بين جيرانها، فإن استراتيجية تركيا تبدو أنّها تهدف إلى الاستفادة من المطالبة بالممرات كوسيلة لتحقيق أهدافها في بناء إمبراطوريتها.

إذا نظرنا إلى تصرفات تركيا في شمال العراق، نرى أنه بعد أسابيع من التلميح بالقيام بعمل عسكري، بدأت تركيا حملة قصف واحتلال مكثّفة للقضاء على حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

إن كراهية تركيا للكرد بشكل عام وحـزب العمال الكردستاني بشكل خاص ليست سراً. وعندما يعجز وكلاؤه عن الفوز في صناديق الاقتراع، يتهم أردوغان السياسيين الكرد المنتصرين بالتعاطف مع حزب العمال الكردستاني لتبرير استبدال المعارضين بمؤيديه. ومع ذلك، يدرك أردوغان أن العنصرية الواضحة قد تضر بصورته، ولذلك فهو يروّج للعدوان بطرق أخرى للمجتمع الدولي.

تأتي الممرات الاقتصادية لتبرير العمل العسكري لتركيا تحت غطاء تمكين ممر اقتصادي من تركيا عبر العراق إلى الخليج الفارسي. ويزعم الأتراك بأنّ حزب العمال الكردستاني قد يعرّض التجارة للخطر، وبالتالي فإنّ تركيا بحاجة للقضاء عليه، على الرغم من أن طرق الممر لا تمر عبر الأراضي أو القرى التي تقوم تركيا الآن بقصفها. في الواقع، يتجنب الممر المقترح بين تركيا والعراق مدن الكرد العراقيين، تمامًا كما بنى الرئيس العراقي الراحل صدام حسين طرقاً سريعة تتجنب عمداً المدنَ الشيعية.

قامت أنقرة أيضًا بتحويل المطالبة بالممرات إلى حجّة لحرب محتملة مع أرمينيا. وتقول تركيا وأذربيجان إنه إذا لم تسمح لهما أرمينيا بشق ممر عبر جنوب أرمينيا من أجل

ربط البلدين، فقد تستوليان على الأرض بالقوة. الممر المعني سيكون بطول ٦٥ كيلومتراً على الأقل، وهي تقريبًا المسافة بين واشنطن وبالتيمور.

أرمينيا مترددة في الموافقة على مثل هذه المطالب؛ لأن الممر التركي سيقسم البلاد، وبالتالي سهولة اضعافها وعزلها عن الشركاء التجاريين الآخرين. كما أنّ الأرمن يعلمون أنه إذا قامت تركيا وأذربيجان بفتح حدودهما للتجارة العادية، فلن تبقى هناك أي حاجة إلى الممر. تُبرز هذا الحقيقة البسيطة واقعَ استخدام تركيا مطلب الممر كآلية للإمبريالية أكثر من كونه شرطاً لتمكين التجارة.

حدث الأمر نفسه أيضًا في قبرص. في شهر أغسطس/آب ٢٠٢٣، هاجم الأتـراك في قبرص قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في المنطقة العازلة التي تفصل قبرص عن المنطقة التي تحتلها تركيا في الجزيرة. حاول الأتراك وأنصارهم تبرير فعلتهم برفض القبرصيين السماح للأتراك ببناء طريق مباشر إلى بلدة "بيلا" عبر المنطقة العازلة، مما يعني بشكل أساسي إنشاء ممر إلى واحدة من البلدات القليلة التي يعيش فيها اليونانيون والأتراك القبرصيون معًا.

من الناحية القانونية، لم تكن لتركيا أو الحكومة الوكيلة لها في المنطقة المحتلة أي حقّ في القيام بذلك، حيث تبقى المنطقة العازلة أرضاً قبرصية ذات سيادة حتى لو وافقت الحكومة القبرصية على عدم نشر جيشها هناك. كانت تركيا تعلم ذلك، ولكنها حسبت أنها يمكن أن تستخدم حجة الممر لتبرير محاولة جديدة للاستيلاء على الأراضي.

إنّ نمط سلوك تركيا واضح، حتى ولو أن الغرب نادراً ما يعترف به؛ بسبب التقسيمات البيروقراطية الاصطناعية التي تحصر الدبلوماسيين والمحللين الغربيين في صناديق. أصبحت الممرات التركية اليوم مثل حصان طروادة مغلّفٍ بلغة الدبلوماسية والتنمية.

ومع ذلك، فإنّ تركيا تعاني من نقطة ضعف. إن أردوغان سياسيّ بارع تكتيكيًا، لكنه رجل أحمق في جوهره، وسجله الدراسي يضعه بعيدًا جداً عن أفضل الطلاب. إنه، في جوهره، مجرد مشاغب شوارع مزيَّف لم يتأهل للمدارس النخبوية التركية، بل ولا حتى للمدارس العادية. إنّ فهمه للتاريخ يقوم على الجدل بدلاً من الحقائق، وبالتالي فهو لا يدرك أنّ بإمكان

> **كراهية تركيا للكرد بشكل عام وحزب العمال الكردستاني بشكل خاص ليست سراً**

التدقيق في التاريخ أن يعمل ضد تركيا.

أحد أكثر الطرق الدبلوماسية فعاليةً، على سبيل المثال، لرفض مطالب أردوغان بتعديل معاهدة لوزان، التي يبلغ عمرها مائة عام، والتي أنشأت حدود تركيا الحديثة، هي استخدام أي تعديل كوسيلة لاستعادة الأراضي اليونانية التي فُقدت بشكل غير عادل بعد التطهير العرقي. أردوغان يريد إلغاء معاهدة لوزان؟ حسنًا، فلتصبح إزمير مرة أخرى "سميرنا".

الأمر نفسه ينطبق على أرمينيا. في أعقاب الحرب العالمية الأولى، أرسل الرئيس وودرو ويلسون الجنرال جيمس هاربورد لتقديم تقرير عن العلاقات الأرمنية – العثمانية بعد الإبادة الجماعية للأرمن، بهدف تقديم دراسة إمكانية إقامة ولاية تحت الانتداب تكون الولايات المتحدة القوّةَ الحامية فيها. كانت النتيجة تقريراً شاملاً يزعم أنّ نجاة أرمينيا تتطلب ممرًا إلى البحر. كان هاربورد على حق وما يزال. إذا فتحت تركيا الباب أمام الممرات، فعلى الغرب أن يفتح الباب في الاتجاه الآخر. تحتاج أرمينيا إلى ممر للبقاء على قيد الحياة. ترابزون (طرابزون) كانت تاريخيًا جزءًا من أرمينيا وتمثل خيارًا منطقيًا لنهاية الممر.

بينما يتبنى أردوغان الممرّات، حان الوقت للغرب للتأكيد على حقه في تصحيح الظلم التاريخي. فقد فتح أردوغان الباب؛ وينبغي للولايات المتحدة الامريكية وفرنسا المرور عبره.

الكاتب: مدير تحليل السياسات في منتدى الشرق الأوسـط، وكبير زملاء معهد المشروع الأمريكي لأبحاث السياسة العامة.

الطاقة الذرية: التعاون النووي مع إيران في طريق مسدود

أبدى مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية رافاييل غروسي، استياءه من مسار المحادثات التي أجراها على مدى يومين في إيران سعياً لحل القضايا العالقة.

وقال غروسي للصحافيين في مطار فيينا، أمس، إن التعاون مع طهران بشأن برنامجها النووي «غير مرضٍ على الإطلاق»، مشدداً على ضرورة الحصول على «نتائج ملموسة في أسرع وقت». وأضاف أن التعاون بات «عملياً في طريق مسدود... ويجب أن يتغير ذلك»، حسبما أوردت وكالة الصحافة الفرنسية.

جاء ذلك بعد ساعات من مؤتمر صحافي عُقد في أصفهان وسط إيران بين غروسي ونظيره الإيراني محمد إسلامي، الذي قال إن المباحثات كانت «إيجابيةً وبناءةً».

وأكد كل من غروسي وإسلامي تمسكهما بالاتفاق المبرم بين الوكالة وطهران في مارس (آذار) ٢٠٢٣، خصوصاً التحقيق المفتوح بشأن مواقع غير معلنة.

وقال إسلامي إن «اتفاقنا المشترك أساسٌ جيدٌ للتعامل، وشددنا على هذا المسار بوصفه خريطةَ طريق بين إيران والوكالة»، لكنه رفض استناد الوكالة الدولية إلى «الإيحاءات المعادية التي مصدرها إسرائيل».

بدوره، قال غروسي إن بنود اتفاق ٢٠٢٣ لا تزال ساريةً، لكنه شدد على ضرورة تحديد «الخطوات الإضافية»، نافياً أي تأثير من أطراف ثالثة على التعامل بين الوكالة وطهران.

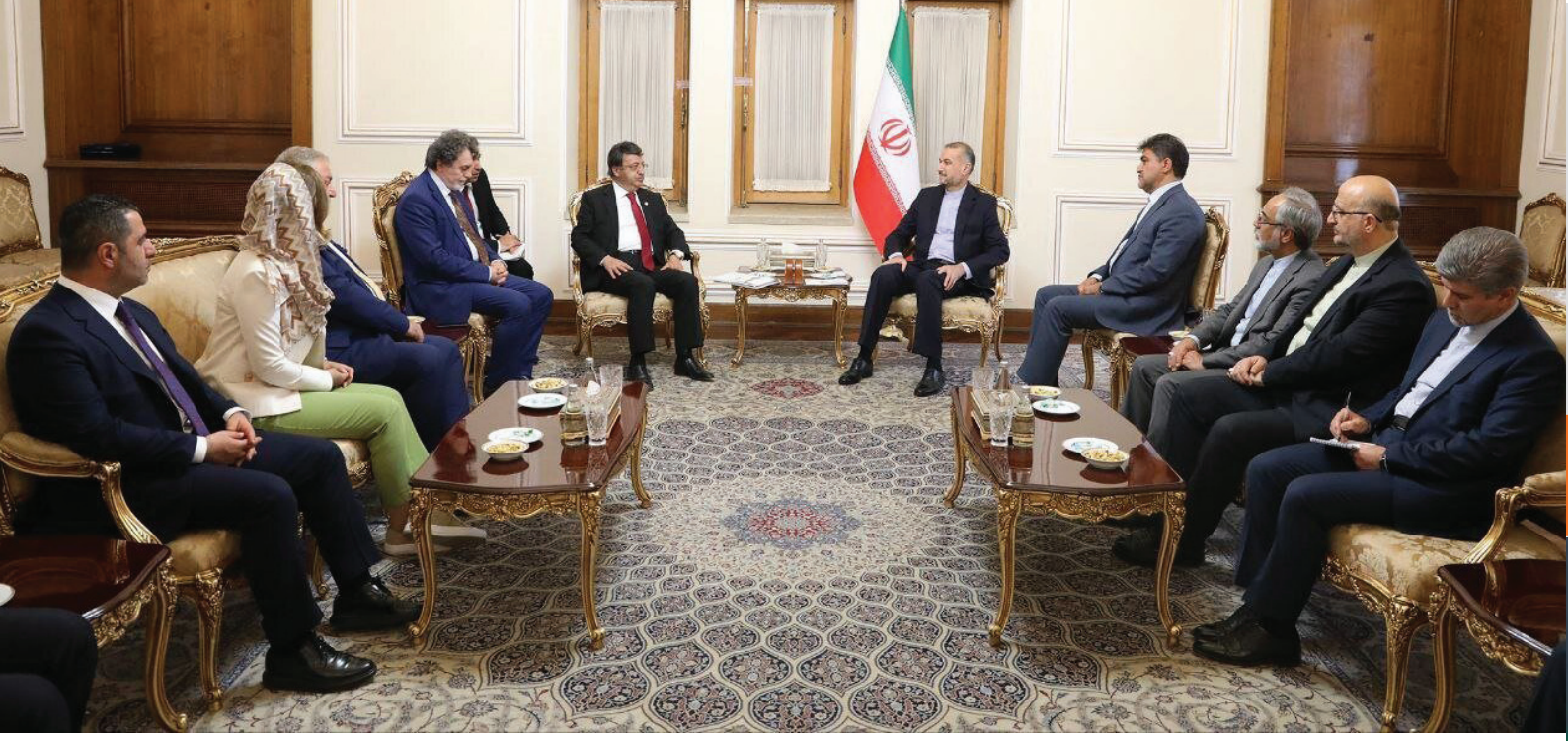

طهران: لتركيا مكانة خاصة في سياسة الجوار الإيرانية

أكد وزير الخارجية الإيراني، خلال لقائه مع رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية التركية الإيرانية، على مكانة تركيا الخاصة في سياسة الجوار الإيراني، مشيراً إلى دور كل من إيران وتركيا، كدولتين قويتين، في تحقيق الاستقرار الدائم في منطقة غرب آسيا.

و التقى «كايهان تركمان أوغلو»، رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية التركية الإيرانية، الذي يترأس وفداً برلمانياً يزور إيران، مع حسين أميرعبداللهيان، وزير الخارجية الإيراني، حيث ناقشا علاقات التعاون الثنائية بين البلدين.وأعرب وزير الخارجية الإيراني، عن سعادته بهذا اللقاء، قائلاً: «لعبتْ تركيا دورًا هامًا في نشر الحضارة والثقافة الإسلامية والأخلاق والقيم الإنسانية، ولا تزال إلى يومنا هذا تلعب دورًا مؤثرًا في دعم القضية الفلسطينية.»وأكد امير عبداللهيان، على مكانة تركيا الخاصة والمميزة في سياسة الجوار الإيراني، مشيراً إلى دور كل من إيران وتركيا، كدولتين قويتين، في تحقيق الاستقرار الدائم في منطقة غرب آسيا.

وأشار أمير عبداللهيان إلى الزيارة الأخيرة للرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، إلى تركيا، والاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال الدورة الثامنة للمجلس الأعلى للتعاون بين البلدين، وقيّم مسار العلاقات في مختلف المجالات بأنه إيجابي، وقال: «إن إرادة رئيسي البلدين تتجه نحو توسيع العلاقات، خاصة في المجال الاقتصادي، بما يتوافق مع المصالح المشتركة للشعبين».

ومن جانبه، قال تركمان أوغلو: «إنّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية كانت دائماً سنداً للمظلومين، وقد شهدنا خلال التطورات الأخيرة في غزة وفلسطين على الدعم الفعال للحكومة والشعب الإيراني للشعب الفلسطيني المظلوم، وهذا الموقف يستحق التقدير والشكر».

كما أدان تركمان أوغلو بشدة الهجوم الإرهابي الذي استهدف سفارة إيران في دمشق، وأكد على ضرورة وقف «الإبادة الجماعية» في غزة لخفض التوتر في المنطقة.

وأشار المسؤول التركي إلى التطورات المتنامية في العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية والاتفاقيات التي تم التوصل إليها خلال الاجتماع الأخير بين رئيسي البلدين في أنقرة، مؤكدا على دعم البرلمان التركي لتعزيز العلاقات بين البلدين وإزالة العقبات القائمة وتسريع تنفيذ الاتفاقيات المشتركة.

جابر رجبي:

قاآني وصراعات القيادة المتنامية في عالم ما بعد سليماني

***معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى**

بعد مقتل قائد فيلق القدس سليماني، سرعان ما حل محله إسماعيل قاآني وفقا لوصية سليماني نفسه. ومع ذلك، فإن فهم موقف قاآني خلال فترة ولاية سليماني سيساعد في تفسير بعض القرارات التي اتخذها لاحقًا كقائد لفيلق القدس، وفهم التحديات التي يواجهها حاليًا قاآني في هذا المنصب.

خلال فترة ولاية سليماني تركز دور قاآني في الغالب على إدارة الشؤون الداخلية لفيلق القدس، وبالتزامن كان مسؤولاً عن شؤون أفغانستان وباكستان في فيلق القدس، وبما أن إدارة الشؤون الداخلية لفيلق القدس الذي يضم حوالي ٣٣ ألف عسكري إيراني (في كافة الأقسام مع احتساب العاملين في صناعات فيلق القدس والتدريب العسكري) وكذلك يدعم المجموعات النيابية التي تخضع مباشرة لإدارة فيلق القدس (وهي مجموعات تديرها الجمهورية الإسلامية من خلال حزب الله)، لذلك كان الأمر بحاجة إلى حضور دائم وكان قاسم سليماني إما مسافرا أو في الحفلات والاجتماعات مع أشخاص مختلفين، فترك الشؤون الإدارية والداخلية لقاآني.

ورغم أن فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني يضم مكونات ومراتب مختلفة، والتي تعرف بـاسم وحدات ٤٠٠، ٣٤٠، ١٢٠٠٠، ٧٠٠ وغيرها، إلا أن لكل منها مهام في مناطق جغرافية مختلفة وأبعاد مختلفة. إلى ذلك تقع مسؤولية إدارة هذه المراتب على عاتق مجلس قيادة لفيلق القدس، والذي غالبا ما يعقد جلساته على شاكلة مجلس الوزراء لمناقشة القضايا المهمة مثل صنع السياسات في البلدان المستهدفة، والعمليات، والميزانيات، وتشكيل مجموعات جديدة، وتقييم الأنشطة، والصناعات العسكرية، الخ، وكان إسماعيل قاآني أيضاً حاضراً في هذا المجلس بصفته نائب قائد فيلق القدس.

لكن قاسم سليماني تصرف مثل الأب الروحي في شبكات أشبه بالمافيا بطريقة فردية، في حين أن العديد من هذه الشبكات لا تندرج تحت صفوف فيلق القدس، كما هو الحال في العراق على سبيل المثال، فأن الوحدة الـ ٤٠٠ في فيلق القدس بالإضافة إلى كونها مسؤولة عن المجموعات العراقية وإدارتها، لكن في الوقت نفسه، أنشأ قاسم سليماني شبكة قوية من مختلف الأشخاص بميزانيات وأهداف منفصلة..وبهذه الطريقة فقد اعتمد أشخاص مختلفون ومجموعات مختلفة على سليماني، وبذلك تمكن من إنشاء منظمة متماسكة دون تسجيلها في فيلق القدس، والتي كانت تتألف من آلاف الشركات والأفراد والمجموعات الصغيرة. علاوة على ذلك، كان لسليماني لقاءات شخصية متكررة وودية حتى مع القادة من الرتب المتوسطة في الفصائل الوكيلة لإيران

وعلى صعيد آخر استطاع سليماني خلق التوازن بين المجموعات النيابية، بحيث اعتقدت كل مجموعة من المجموعات الوكيلة أن سليماني لديه

> **بعد مقتل سليماني، ورث إسماعيل قاآني أمرا ربما لم يكن مستعدًا له**

أفضل العلاقات معها فقط، وهكذا بلغ مستوى التنسيق والاعتماد على سليماني إلـى أعلى المستويات، ولذلك عندما تولى قاآني المسؤولية، لم يكن للعديد من هذه الجماعات أي صلة به ولم يعرفوا عنه الكثير، ولم يكن لدى قاآني نفسه معرفة ميدانية وموضوعية بهذه الجماعات، خاصة وان دوره كان يتركز على الشؤون الداخلية لفيلق القدس.

ومنذ ذلك الحين، لا يبدو أن الوضع قد تحسن بشكل ملحوظ، حيث كان قاآني لا يجتمع مع القادة في الفصائل الوكيلة لإيران إلا في إطار معين وفي جو رسمي للغاية، مما تسبب في فتور العلاقات بينه وبين الجماعات التابعة لإيران في المنطقة والتي تفضل التعامل مع الأشخاص المقربين من سليماني، وخاصة الوحدة ٤٠٠ التي يتنافس أعضاؤها تنظيميا مع قاآني.

كان قاسم سليماني مصاب بوهم القوة وكان يعتقد أنه بسبب تكلفة قتله لن يقدم أحد بمثل هذا الإجراء، لكن قاآني قلق للغاية بشأن تصفيته، ولهذا السبب بات أقل نشاطًا، ولهذا السبب تم تنفيذ العديد من مهام سليماني السابقة بواسطة مؤسسات أخرى.. خاصة بعد أن هاجمت إسرائيل هدفا في لبنان، تصادف أنه كان قريبا من مكان تواجد قاآني، ومنذ ذلك الحين أصبح قلقا أكثر من ذي قبل. وأثر ذلك على استعداده لتحسين علاقاته

> جلب قاآني نمطاً جديداً من القيادة إلى فيلق القدس تسبب في خلق خلافات بين شركائه

من خلال الاجتماع مع قادة الفضائل الموالية لإيران وجها لوجه.

علاوة على ذلك، كان لإخفاق قاآني في إقامة علاقات وثيقة مع تلك الفصائل أثره على قدرة فيلق القدس على ممارسة التنسيق والسيطرة، حيث لم يتمكن قاآني أبداً من إقامة علاقات وثيقة مع قادة تلك الفصائل، وخير مثال على ذلك أحداث ما بعد الانتخابات العراقية، حيث لم يستطع قاآني لعب دور حاسم مثل سليماني لتحقيق التوازن بين الجماعات التابعة لطهران. تجدر الإشارة إلى أنه بلغت الأمور درجة هاجمته فيه كل من قوات عصائب أهل الحق ومنظمة بدر بشكل غير مباشر، ولم يسمح له مقتدى الصدر بالدخول إلى بيته عدة مرات، مما يُبرز مدى السيطرة المحدودة التي يمتلكها الرجل.

كان لهذا الواقع الجديد في نهاية المطاف تأثير على كيفية إدارة طهران لعلاقاتها مع الفصائل الموالية لها بشكل عام، ففي فترة ولاية سليماني كانت الأمور المتعلقة بالدول التي تتمتع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالنفوذ فيها مثل العراق وسوريا ولبنان واليمن، تدار من قبل فيلق القدس وسليماني نفسه، سواء كانت على الصعيد السياسي حيث كان فيلق القدس يعين السفير فيها ويدير الشؤون المتعلقة بالعلاقات المالية والتجارية والعسكرية.

لكن قاآني لم يتمكن من لعب مثل هذا الدور بتاتا، ولهذا السبب تدخلت مراكز قوة إيرانية أخرى في المشهد وتسببت هذه القضية في العمل المتوازي ونقص التخطيط والتناقض والارتباك في السياسة الخارجية للدول المستهدفة من قبل إيران.

وبالمثل يواجه قاآني تحديات في الداخل؛ حيث لم يكن له اليد العليا في الصراعات الداخلية في فيلق القدس إطلاقا، لأن أشخاصا مثل يوسف شهلائي المسؤول الأول على ملف اليمن في فيلق القدس ومجيد نواب(قائد الوحدة ٤٠٠ ونائب قائد الوحدة ٣٤٠) ،ومحمد رضا محمدي (قائد العمليات في فيلق القدس) وسعيد رضائي (القائد السابق لجهاز حماية استخبارات فيلق القدس) وسيد رضوى (المسؤول المالي الحالي لفيلق القدس و رئيس الخدمات اللوجستية سابقا في العراق)، كانوا في صراع مع قاآني وبلغ الأمر ذروته عندما قام أعضاء في القيادة بعرقلة جهود قاآني لإحالة ستين عنصرا بارزا في فيلق القدس للتقاعد القسري، و كانوا أعضاء في دائرة سليماني.

في واقع الأمر، لم تكن شبكات سليماني السرية على صلة بقاآني بتاتا، بل ظلت ضمن اختصاصات العديد من المقربين من سليماني، ولكن باستثناء حزب الله اللبناني حيث كان قادته جميعهم من منتسبي فيلق القدس ولهم رتب عسكرية وأسماء إيرانية أحيانًا، لذا دعموا قاآني، وحاولوا تعزيز موقعه، وجعلوا علاقاته مع الجماعات الفلسطينية أقوى من ذي قبل. ويعتقد بعض المطلعين على بواطن الأمور أن هذا التقارب كان له تأثير على قرار حماس بمهاجمة إسرائيل في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر.

بعد بدء حرب غزة، صرحت مصادر تابعة لما

يسمى بمحور المقاومة، لم يتم الإفصاح عن هويتها لأسباب أمنية، للكاتب أن قاآني كان قد خطط لهذه العملية مباشرة مع الفلسطينيين، فهم يرون أن العملية قد تم تنفيذها استنادًا لخطة وضعها عماد مغنية منذ سنوات وتم تحديثها بمساعدة حزب الله اللبناني. وتعتقد تلك المصادر أن قاآني أخبر حزب الله ومجلس قيادة فيلق القدس أن هذا الهجوم لن يحدث قريبا، وأن التدابير المتخذة كانت مجرد إجراءات تحضيرية بطبيعتها.

تحدثت تلك المصادر أيضا عن حدوث صراع داخل قيادة فيلق القدس على خلفية الهجوم والتساؤل لماذا أمر قاآني بالهجوم عبر الالتفاف على مجلس القيادة- وكيف حاول تبرئة نفسه من خلال التأكيد على أن محمد الضيف ويحيى السنوار هم من قاموا بتنفيذ الهجوم الذي وقع خارج نطاق قيادته.

هذا هو فهم العديد من المنتسبين لمحور المقاومة على الأقل لكيفية تطور أحداث السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، حيث يؤكد الانفصام بين قاآني وبين عناصر آخرين من قيادة الحرس الثوري الإيراني في الفترة الزمنية التي سبقت وأعقبت تلك العملية الكبيرة التي قام بها وكيل إيراني، على حالة الاضطراب السائدة داخل قيادة الحرس الثوري في فترة ما بعد سليماني، كما يُبرز آرائهم حول ما يمكن أن تُفضى إليه هذه التوترات أو تسمح به من حيث سيطرة إيران الأوسع على مجموعاتها الوكيلة.

وهناك من يرى أن هجمات ٧ أكتوبر/تشرين الأول أثارت الكثير من الانتقادات لقاآني من داخل الحرس الثوري الإيراني وبين الجماعات الوكيلة أيضا، حيث تعتقد تلك المصادر أن قيادة فيلق القدس قامت بتوبيخ قاآني في اجتماع عُقد في

> **لم تكن شبكات سليماني السرية على صلة بقاآني بتاتا**

١٤ تشرين الأول/أكتوبر حضره رئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية اللواء الجنرال باقري وقائد المقر المركزي لخاتم الأنبياء غلام علي رشيد وشيرازي رئيس المكتب العسكري لمحسن قمي وعدد من أعضاء الحكومة.

وفى السياق نفسه، يشير كلا الاحتمالين الى وجود فشل في القيادة، فإذا كان قاآني حقا متورطًا بشكل مباشر في تلك الهجمات لكنه لم يبلغ قيادة الحرس الثوري الإيراني، سيعنى ذلك أما أنه فشل في إبلاغ القيادة مسبقًا بحدوث هجوم لتقوم بدورها بتوفير البنية التحتية السياسية والعسكرية والاقتصادية لذلك، أو أن العملية تمت دون علمه، وهو ما يُعتبر فشلاً ذريعاً لقائد مسؤول عن سلوك الجماعات التي تتلقى رواتب شهرية من إيران، وهو ما يحمل إيران المسؤولية السياسية الناجمة عن تلك التصرفات.

علاوة على ذلك، وفرت تصريحات غير عادية من قبل المرشد الأعلى سياقًا للتأكيدات التي تشير إلى وجود توتر كبير داخل قيادة الحرس الثوري الإيراني خلال الأشهر السابقة، ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣، شعر آية الله خامنئي بأنه مضطر لدعم قاآني علناً خلال لقائه مع عائلة قاسم سليماني. كما نُشرت رسالة الدعم هذه على حسابات خامنئي المختلفة على موقع «أكس» بعدة لغات بما في ذلك الفارسية

> التناقض بين قيادة سليماني وقيادة قاآني ملفت للنظر

والعربية والإنجليزية. ومن النادر أن يمتدح المرشد الأعلى قائداً حياً، إلا أن الخروج عن هذه القاعدة يشير إلى أن قاآني كان بحاجة إلى هذا الدعم، حيث دفع الانقسام العميق داخل الحرس الثوري الإيراني، وما يواجهه قاآني من تحدى لمنصبه، آية الله خامنئي للدفاع عنه علناً.

رؤية قاآني للمستقبل

إن التناقض بين قيادة سليماني وقيادة قاآني ملفت للنظر، حيث ركزت قيادة سليماني على تطوير علاقات عميقة وشخصية مع الجهات الفاعلة في الميليشيات، في حين أدى سلوك قاآني البارد والرسمي إلى نفور المؤيدين السابقين لسليماني منه. كان يهم سليماني جدًا أن يكون ذو نفوذ والشخص الأول في المنطقة، وحاول تقديم نفسه على أنه الرجل الشمولي في المنطقة، بينما يحاول قاآني ترسيخ موقعه كقائد لفيلق القدس. وحاول سليماني على الظاهر عدم التدخل في شؤون إيران السياسية الداخلية والبقاء على مسافة واحدة من التيارات السياسية في إطار الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لكن قاآني حافظ بقوة على علاقات وثيقة مع تيار إبراهيم رئيسي ويقيم تعاون أوثق مع وزارة الاستخبارات مقارنة بعلاقته مع استخبارات الحرس الثوري الإيراني، فهو الذي ينسق بشكل وثيق لتصفية الناشطين السياسيين في الخارج مع وزارة الاستخبارات، بينما في فترة سليماني كان ذلك يتم عن طريق استخبارات الحرس الثوري الإيراني.

فمن ناحية، لا شك أن قاآني هو زعيم أقل تأثيرا. لكن افتقاره للسيطرة على وكلاء إيران يحمل في طياته بعض المخاطر، كما أن قاأني لم يكن أقل مثيرا للحروب من سليماني، وهو أحد الذين يؤيدون بشدة امتلاك الأسلحة النووية. علاوة على ذلك، إن إخفاق قاآني في السيطرة على الإمبراطورية التي أسسها سليماني سيكون له عواقب، خاصة على أولئك الذين تستهدفهم هذه الميليشيات، حيث تتآكل قدرة إيران على السيطرة بشكل منهجي على هذه القوات من خلال تشرذم التنسيق.

في الوقت الحالي، صار مستقبل قاآني غير واضح، فمن المرجح أن تتم إقالة قاآني بعد انتهاء الحرب بين إسرائيل وحماس، إذا تكشف بالفعل انه المهندس الرئيسي لهجمات ٧ تشرين الأول/ أكتوبر. ولكن إذا تمكن من الاحتفاظ بمنصبه، سيقوم بإجراء تغيير هيكلي واسع النطاق في فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني يؤدى إلى إخراج فيلق القدس من عصر سليماني إلى دور مختلف في المنطقة يتناسب مع نمط قيادة قاآني الخاصة والقيود التي يواجهها.

***جابر رجبي هو مسؤول سابق في أكثر من ميليشيات عراقية تابعة إلى إيران وعمل كمنسق بين بعض الفصائل العراقية علاوة على دوره في تدريب الميليشيات بدعم من فيلق القدس الإيراني. في عام ٢٠١٦ انشق السيد رجبي مما يسمى بمحور المقاومة وأصبح معارضا لسياسات الجمهورية الإسلامية في المنطقة فضلا عن سياساتها الداخلية.**

بوتين، قيصر يحلم باستعادة أمجاد روسيا الغابرة

المرصد/ فريق الرصد والمتابعة

استهل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الثلاثاء ولايته الخامسة كقائد حربي يمسك بكلتا يديه بمقاليد الحكم التي تولاها قبل ربع قرن. وأدى بوتين اليمين الدستورية ليبدأ ولاية جديدة مدتها ست سنوات في مراسم أقامها الكرملين وقاطعتها الولايات المتحدة ودول غربية أخرى.

الرئيس الذي يحكم قبضته السياسية داخليا، في حين يخوض على الساحة الدولية مواجهة مع دول الغرب التي

يتهمها باستغلال أوكرانيا كوسيلة لمحاولة هزيمة روسيا وتفكيكها، وعد شعبه بتحقيق النصر رغم إقراره بالظروف الصعبة التي تمر بها بلاده.

وقال خلال مراسم اليمين إنه من المحتمل أن يتقبل إجراء محادثات مع الغرب حول الاستقرار الإستراتيجي النووي، على أساس الندية، لكن على الغرب أن يتخذ قرارا بشأن كيفية التعامل مع روسيا.

ولم تحضر الولايات المتحدة حفل التنصيب، بعد أن قالت إنها لا تعتبر إعادة انتخابه حرة ولا نزيهة.

كما قررت بريطانيا وكندا ومعظم دول الاتحاد الأوروبي مقاطعة المراسم. وقالت أوكرانيا إن المراسم تهدف إلى خلق "وهم الشرعية للبقاء في السلطة مدى الحياة تقريبا لشخص حوّل روسيا الاتحادية إلى دولة معتدية والنظام الحاكم إلى دكتاتوري".

في مارس، حصد الرئيس الروسي أكثر من ٨٧ في المئة من الأصوات التي تم الإدلاء بها في انتخابات جرت في غياب أي معارضة، وأدانها الغرب باعتبارها ممارسة زائفة للديمقراطية

. وشهد عهد بوتين (٧١ عاما) في العام ٢٠٢٠، تعديلا دستوريا يتيح له البقاء في سدّة الحكم حتى ٢٠٣٦. وهو شغل منصب الرئيس لولايتين امتدت كل منهما أربعة أعوام، واثنتين كل منهما لستة أعوام، فصلت بينهما فترة كان خلالها رئيسا للوزراء.

وتوفي منافسه الأبرز أليكسي نافالني منتصف فبراير في ظروف غامضة في سجن بالقطب الشمالي الروسي حيث كان يمضي عقوبة طويلة بتهمة "التطرف". والسمة الثانية هي السعي إلى اكتساب سلطة جيوسياسية، من خلال الحرب في جورجيا (٢٠٠٨)، وضم شبه جزيرة القرم الأوكرانية (٢٠١٤) والتدخل العسكري في سوريا (٢٠١٥) وأخيرا غزو أوكرانيا (٢٠٢٢).

أهم ما تضمنه خطاب التنصيب

ووفقا للمادة ٨٢ من الدستور الروسي، فقد أدى الرئيس المنتخب اليمين الدستورية بحضور أعضاء مجلس الاتحاد ونواب مجلس الدوما وقضاة المحكمة الدستورية.

لم تتم دعوة قادة الدول الأجنبية لحضور الاحتفال، بل فقط رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين في موسكو. وأكدت سفارات كل من فرنسا وكوريا الجنوبية وهنغاريا ومالطا -وهي دول تصنف بأنها غير صديقة من وجهة النظر الروسية– حضور سفرائها لدى روسيا حفل التنصيب.

وبدأ بوتين خطابه الذي ألقاه في الكرملين بتوجيه الشكر إلى «مواطني روسيا في جميع مناطق البلاد» ولمن سماهم «سكان أراضي روسيا التاريخية»، الذين دافعوا عن حقهم في أن يكونوا مع الوطن الأم، حسب وصفه.

وأكد أن الدولة والأنظمة الاجتماعية والسياسية في روسيا يجب أن تكون مهيأة لمقاومة جميع التحديات والتهديدات، ووفقا له فإن البلاد مسؤولة عن حماية وتعزيز تاريخها الممتد لأكثر من ألف عام.

وابرز ماجاء في الخطاب :

**في هذه اللحظات أشكر من قلبي كل المواطنين في جميع أنحاء روسيا، وكذلك أنحني إجلالا أمام المدافعين عن روسيا ومن يحاربون في إطار العملية العسكرية الروسية الخاصة بأوكرانيا.

**إن الدستور ينص على حماية الشعب الروسي، وهي مسؤولية كبيرة، حددت عملي في السابق، وسوف تحدد عملي في المستقبل. ستبقى مصالح روسيا أولوية قصوى، وستبقى خدمة روسيا هي هدفي الأعلى.

**في هذه المرحلة التي نواجه فيها تحديات جسيمة، نفهم أهمية وضرورة الدفاع عن مصالحنا الوطنية على نحو أقوى. كلي ثقة أننا سنتجاوز كل التحديات، وسندافع عن حريتنا وتقاليدنا وقيمنا وسنتوحد جميعا شعبا وسلطة من أجل هذه الأهداف.

**سنبقى منفتحين للتعامل مع كل الدول التي ترى في روسيا شريكا موثوقا، وهي الأغلبية العالمية. نحن لا نرفض التعامل مع الدول الغربية، إلا أن العداء الذي يمارسونه ضدنا هو ما يعرقل ذلك. إن الحوار حول الأمن الاستراتيجي والاستقرار ممكن، ولكن ليس من منطق القوة، وإنما انطلاقا من قواعد الندية.

**سنستمر في تشكيل عالم متعدد الأقطاب، علينا أن نكتفي ذاتيا، ونفتح مجالات جديدة أمام دولتنا كما حدث مرارا في التاريخ، الذي نتعلم من دروسه دائما.

**لا بد أن يكون النظام الروسي متينا وثابتا ويضمن التطور التدريجي الممنهج ووحدة الشعب. وفي نفس الوقت فإن الاستقرار لا يعني الجمود، ويتعين علينا لتكيف مع تحديات العصر، وتغيرات المجتمع المبنية على قيم الإخلاص والالتزام والولاء.

**سنفعل كل ما بوسعنا لتربية الأجيال الجديدة التي ستحافظ على تقاليد كل الشعوب الروسية. فروسيا دولة الحضارة الموحدة والثقافة متعددة القوميات والأعراق.

**سأعمل كل ما بوسعي للدفاع عن الوطن بكل إخلاص، وتقع علينا مسؤولية الحفاظ على تاريخ ألف عام من الحضارة.

**سنحقق الأهداف فقط من خلال وحدتنا، وبذلك أحرز أجدادنا نجاحاتهم وإنجازاتهم الهائلة. نحن شعب عظيم وسنتجاوز كل التحديات، ونحرز النصر معا.

خطوط عريضة

وحظيت السياسة الخارجية بنصيب كبير من خطاب بوتين، حيث أعيد انتخابه رئيسًا لروسيا في أكثر مراحل العلاقات مع الغرب توترًا، وهو مستوى لم تشهده الحرب الباردة في ذروتها، كما تتواصل الحرب مع أوكرانيا للعام الثالث على التوالي، وتقع موسكو تحت سيف أكبر رزمة عقوبات يتم اتخاذها في التاريخ ضد دولة ما.

ورغم إعلان وزارة الدفاع الروسية قبل يوم واحد من مراسم التنصيب عن البدء بإجراء مناورات نووية قالت إنها ردًا على استفزازات وتهديدات من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، فإن بوتين أكد في المقابل أن بلاده منفتحة على تعزيز العلاقات «الطيبة» مع جميع الدول التي ترى في روسيا شريكا صادقا وموثوقا، معتبرًا أن هذا هو موقف أغلبية دول العالم.

وشدد بوتين في خطابه على أن روسيا لا ترفض الحوار مع الدول الغربية، لكنه اعتبر أن الخيار أمامهم فيما إذا كانوا ينوون الاستمرار في محاولة كبح تطور بلاده، أو مواصلة سياسة العدوان، أو الضغط المستمر عليها لسنوات، أو البحث عن طريق للتعاون والسلام، حسب وصفه.

حوار مشروط

وأكد أن الجانب الروسي جاهز لإجراء مفاوضات حول جميع القضايا بما في ذلك الأمن والاستقرار الإستراتيجي، لكن الحوار -وفقًا له- «يجب أن يكون مبنيًا على أساس المساواة وليس من موقع القوة، ودون أي غطرسة وغرور وتفرد شخصي، مع احترام مصالح كافة الأطراف».

بموازاة ذلك، أشار بوتين إلى مواصلة التعاون مع شركاء بلاده في الاتحاد الأوراسي وما وصفها بـ»مراكز التنمية السيادية الأخرى» من أجل تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب، ونظام أمني متساو وغير قابل للتجزئة، واعتبر في خطابه أنه في عالم معقد ويتغير بسرعة، وأنه يجب على روسيا أن تتمتع بالاكتفاء الذاتي والقدرة على المنافسة.

وتطرق في حديثه إلى ما وصفها بـ»التكلفة المأساوية» الناجمة عن الاضطرابات في العالم وفي داخل البلاد، وقال إن الدولة الروسية ونظامها الاجتماعي والسياسي يجب أن تتمتع بالقدرة على مقاومة أي تحديات وتهديدات، وعلى ضمان تقدم واستقرار التنمية ووحدة البلاد واستقلالها.

وفي الوقت نفسه، حرص بوتين في خطابه على الإشارة إلى أن الاستقرار لا يعني الجمود، داعيًا إلى أن يكون النظام الاجتماعي مرنًا ويهيئ الظروف للتجديد والمضي قدمًا، حسب قوله.

لا شيء يثني بوتين عن أهدافه

ويبدو بوتين راسخا في منصبه أكثر من أي وقت مضى. وما زال مقتنعا بالحرب التي تورط فيها في أوكرانيا حيث تعرّض جيشه لهزائم مذلة. فهو ما زال يصر على تحقيق النصر من خلال الاستنزاف، مراهنا على ميل الكفة لصالحه في الأشهر الأخيرة وعلى شعور حلفاء كييف بالتعب وسكان أوكرانيا بالإرهاق.

وبعد عامين على بدء الحرب، سيطرت قوات موسكو في الفترة الأخيرة على بلدة أفدييفكا، وواصلت التقدم في مواجهة قوات كييف التي تعاني نقصا في العتاد والعديد. وفي أواخر فبراير، شدد بوتين على أن "القوات المسلحة لن تتراجع ولن تفشل"، معتبرا أنها مسألة "حياة أو موت" بالنسبة إلى موسكو. وبعد انتخابه في منتصف مارس، قال إن روسيا "موحدة" أكثر من أي وقت مضى.

منذ بدء الهجوم الروسي على أوكرانيا في فبراير عام ٢٠٢٢، ألقى بوتين سلسلة من الخطب التي اتهم فيها أوكرانيا بـ"النازية"، وأعلن ضمّ أجزاء من أراضيها، وصوّر النزاع على أنه حرب بالوكالة دبرها الامريكيون.

لكن لا شيء يثني بوتين عن أهدافه: لا العقوبات الغربية ولا ملاحقة المحكمة الجنائية الدولية له بتهمة ترحيل أطفال أوكرانيين، ولا خسائر الجيش. فقد وضع نصب عينيه مهمة واحدة هي التخلص من هيمنة الغرب. وفي أكتوبر ٢٠٢٣، أعلن أن "مهمته هي بناء عالم جديد".

لا بد من القول إن العميل السابق لجهاز الاستخبارات السوفيتي الذي كان متمركزا في ألمانيا الشرقية في الثمانينات من القرن الماضي، ما زال متأثرا بتفكك الاتحاد السوفيتي كدلالة على هزيمة موسكو في الحرب الباردة.

ومن أجل تحقيق أهدافه، يفتخر بوتين اليوم بالدعم الدبلوماسي الذي يحصل عليه من الصين. ويشير إلى أن آسيا، وفي مقدمها الهند، تتهافت على النفط الروسي، وأن أفريقيا تعتبره حليفا ضد "الاستعمار الجديد" الغربي.

روسيا هي أيضا بالنسبة إليه حاملة لواء القيم "التقليدية" في مواجهة الانحطاط الأخلاقي للغرب وتسامحه تجاه المثليين جنسيا. وبعد فشل الهجوم المضاد الأوكراني في صيف ٢٠٢٣، شعر بوتين بأنه يتمتع بهامش مناورة أكبر، مع انقسام الغرب بشأن استمرار المساعدات العسكرية لأوكرانيا.

وعاد إلى الساحة الدولية فيما امتص الاقتصاد الروسي عموما صدمات العقوبات الغربية رغم التضخم والاعتماد على الإنتاج العسكري. لكن رغم قوته، لا يزال الرئيس الروسي يواجه تحديات، فهو بعيد كل البعد عن الانتصار في أوكرانيا، وقدرة الروس والنخبة والاقتصاد على الصمود في هذا النزاع على المدى الطويل تظل سؤالا مطروحا.

بوتين في نظر الغالبية من مواطنيه

وكان تمرد مرتزقة فاغنر بقيادة يفغيني بريغوجين، أحد الموالين لبوتين، في يونيو، مثالا على ذلك. ومقتل قادة فاغنر في تحطم طائرة قيل إنه ناجم عن حادث، سمح للكرملين بطيّ هذه الصفحة، لكن أمورا أخرى غير متوقعة تبقى في الانتظار.

مع ذلك، يظل بوتين، في نظر الغالبية من مواطنيه، الشخص الذي أعاد لروسيا عزتها بعدما قوّضها الفقر والفساد وإدمان بوريس يلتسين الكحول. وهو عندما دخل الكرملين وكان عمره ٤٧ عاما، وعد ببناء أواصر الصداقة مع الغرب وقام بتطوير الاقتصاد مستفيدا من الأسعار المؤاتية للنفط والغاز.

الرئيس الامريكي السابق جورج دبليو بوش وصف بوتين بأنه "شخص مميز"، وكان المستشار الألماني السابق غيرهارد شرودر ورئيس الوزراء الإيطالي السابق سيلفيو برلوسكوني صديقين له، وذلك رغم القمع والتجاوزات التي ارتُكبت في الشيشان.

لكن بذور القطيعة مع الغرب سرعان ما نبتت وعبر عنها بوتين عام ٢٠٠٧ خلال مؤتمر الأمن في ميونخ في خطاب حاد اللهجة ألقاه على مسامع كبار الشخصيات الغربية. عندها اتهم بوتين حلف شمال الأطلسي بتهديد روسيا من خلال التوسع، وانتقد الولايات المتحدة لأنها تنسب لنفسها "سيادة مطلقة" في العالم. وهي المبررات نفسها التي استخدمها لغزو أوكرانيا بعد ١٥ عاما من ذاك التاريخ.

أما حياته الخاصة فمحاطة بالأسرار. فقد نشأت ابنتاه بعيدا عن الأضواء مع أن إحداهما ظهرت في السنوات الأخيرة في بعض المناسبات العامة.

تهديد متجدد بالأسلحة النووية

الى ذلك وفي خطاب أدلى به خلال العرض العسكري السنوي بمناسبة «عيد النصر»، شدد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الخميس على أن قوات بلاده النووية في حالة تأهب «دائمة»، مؤكدا بأن موسكو لن تسمح بأي تهديدات غربية. ولجأ بوتين إلى التهديد بالأسلحة النووية خلال النزاع لكنه بات أكثر عدائية منذ العام الماضي إذ انسحب من معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ومن اتفاق رئيسي مع الولايات المتحدة يهدف لمنع انتشار الأسلحة.وفي خطابه في الساحة الحمراء أمام آلاف الجنود الذين ارتدوا بزات عسكرية مخصصة للمراسم، أشاد بوتين بجيشه الذي قاتل في أوكرانيا واتهم «النخب في الغرب» بإثارة النزاعات حول العالم.

وقال إن «روسيا ستبذل قصارى جهدها لتجنب مواجهة عالمية لكن في الوقت نفسه لن نسمح لأحد بتهديدنا. قواتنا الاستراتيجية في حالة تأهب دائمة».

وأضاف «أيها الأصدقاء الأعزاء، تمر روسيا اليوم في فترة صعبة وحاسمة. مصير البلد الأم ومستقبلها يعتمد على كل واحد منا».

وأحيا عرض التاسع من أيار/مايو العسكري ذكرى إلحاق الاتحاد السوفياتي الهزيمة بألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية وبات هذا التاريخ أهم عطلة رسمية في روسيا في عهد بوتين.

ولجأ بوتين إلى التهديد بالأسلحة النووية خلال النزاع لكنه بات أكثر عدائية منذ العام الماضي إذ انسحب من معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ومن اتفاق رئيسي مع الولايات المتحدة يهدف لمنع انتشار الأسلحة.

وأصدر أوامر في وقت سابق هذا الأسبوع للجيش الروسي بتنظيم تدريبات نووية تشارك فيها قوات سلاح البحرية

والجنود المتمركزين قرب أوكرانيا، معززا المخاوف من إمكانية استخدامه هذه الأسلحة في ميدان المعركة.

وفي تصريحات سُجّلت الثلاثاء ونشرها الكرملين بعد العرض، تعهد بوتين تحديث أسلحة جيشه وقال إن روسيا مستعدة لاستخدام أي قطع يمكنها الحصول عليها من الخارج لتصنيعها.

وقال في اجتماع مع قادة الجيش إن «التكنولوجيا العسكرية الحديثة ستتغير بسرعة بالغة. إذا أردنا أن ننجح، سيتعين علينا دائما أن نكون متقدّمين بخطوة».

وأضاف «لدى العدو وسائل حديثة للغاية لما أن المجتمع الغربي بأسره يعمل من أجل عدوّنا».

فولودين: بوتين يعد ميزة لروسيا

الى ذلك قال رئيس مجلس الدوما الروسي فياتشيسلاف فولودين، إن الرئيس فلاديمير بوتين يعتبر ميزة جيدة لروسيا، وتعاضد المجتمع حوله سيستمر في دفع روسيا الاتحادية إلى انتصارات جديدة.

وكتب فولودين على قناته في تيلغرام: «بوتين هو ميزة لروسيا، وتوحيد المجتمع حول رئيسنا سيستمر في قيادة البلاد إلى انتصارات جديدة».

وأضاف أن حفل التنصيب الرئاسي ليس مجرد احتفال، بل هو إجراء دستوري مهم، ويكمن معناه الرئيسي في القسم الذي يؤديه رئيس الدولة للشعب.

وقال فولودين: «خلال خدمته كرئيس لروسيا، أثبت بوتين إخلاصه للبلاد بالأفعال وشكل معيارا عاليا لعمل رئيس الدولة لعقود عديدة قادمة. لقد مرت روسيا، في عهد الرئيس بوتين، بطريق صعب من النهضة والتنمية، وأصبحت اليوم دولة قوية ذات سيادة تحظى بالاحترام في جميع أنحاء العالم».

ووفقا له، أنقذ بوتين البلاد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وعندما وقعت «تصرفات غير مسؤولة من جانب بعض السياسيين، وساد الدمار والتدهور الاقتصادي، وتم التخلي عن الناس، ولم يتم الوفاء بالالتزامات الاجتماعية تجاه المواطنين، ووقعت الحرب في القوقاز».

وتابع فولودين القول: «تمكن بوتين من إحياء روسيا، واستعاد قدرة الدولة، وضمن التنمية الاجتماعية والاقتصادية».

مرسوم بتعيين ميخائيل ميشوستين رئيسا للحكومة الروسية

هذا ووقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مرسوما بتعيين ميخائيل ميشوستين رئيسا للحكومة الروسية مجددا، بعد موافقة مجلس الدوما على تعيينه في المنصب بناءً على ترشيحه من جانب بوتين.

وجاء في بيان للكرملين: «الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وقع مرسوما بشأن تعيين رئيس الحكومة الروسي، وبما يتماشى مع الفقرة «أ» من المادة ٨٣ من الدستور الروسي، تم تعيين ميخائيل ميشوستين رئيسا للحكومة».

وفي وقت سابق، وافق مجلس «الدوما» الروسي خلال جلسته اليوم الجمعة على إعادة تكليف الرئيس فلاديمير بوتين رئيس الحكومة ميخائيل ميشوستين بترؤس مجلس الوزراء وتشكيل الحكومة.

وصوت لصالح قبول ميشوستين ٣٧٥ نائبا فيما امتنع ٥٧ نائبا عن التصويت.

وشكر ميشوستين النواب على موافقتهم على ترشيحه، مشيرا إلى أنهم أيدوا بذلك مقترح الرئيس بوتين.

وأضاف أن النظر في مرشحيه للحقائب الوزارية ونواب الوزراء سيتم في مجلس «الدوما» خلال أيام.

وفي غضون ١٤ يوما سيرفع رئيس الوزراء إلى «الدوما» قائمة مرشحيه لمناصب نواب رئيس الوزراء، والوزراء الفدراليين، باستثناء وزارات الأمن الداخلي والدفاع والخارجية الخاضع تشكيلها لإجراءات خاصة.

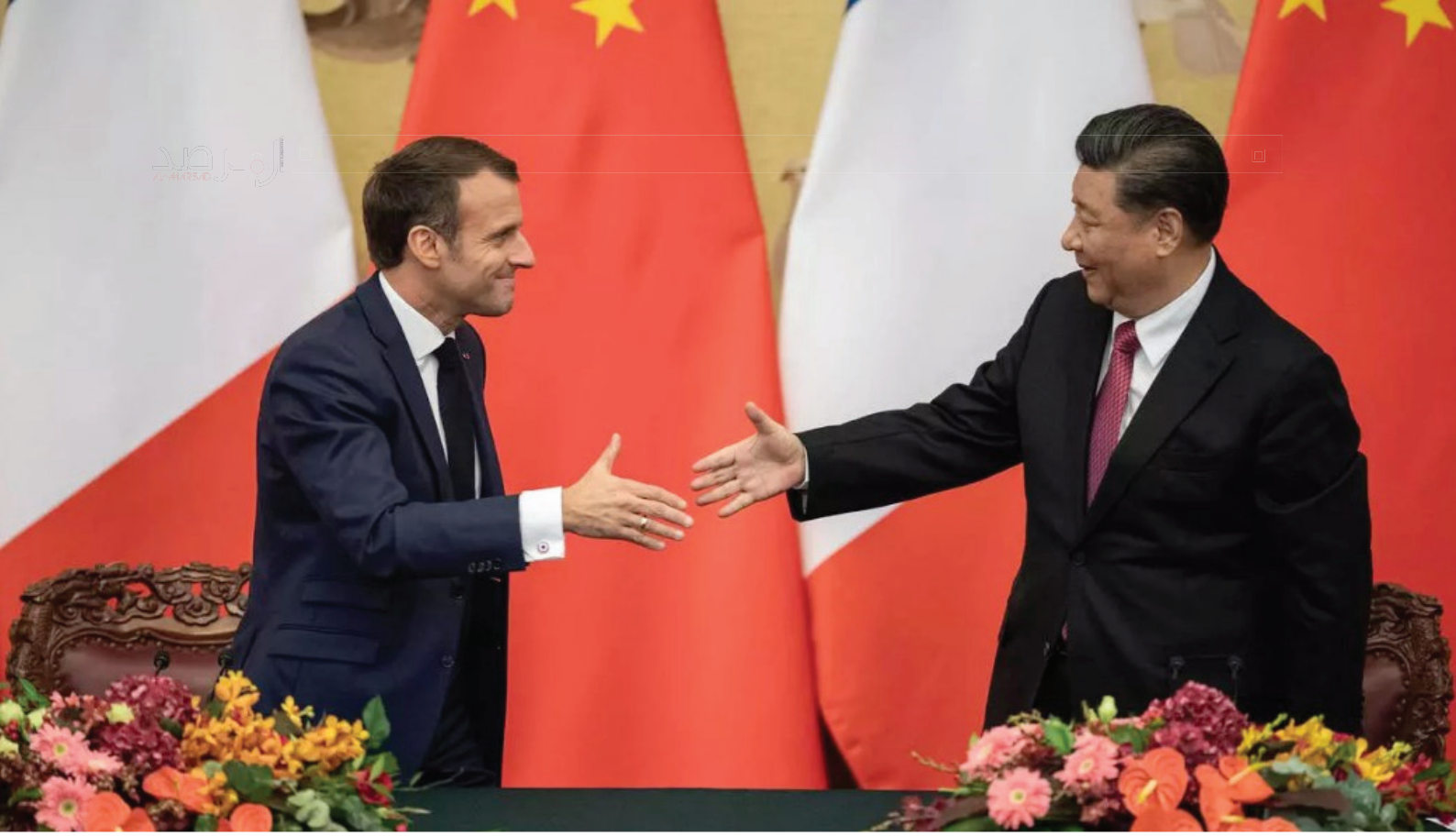

بيان الصين وفرنسا المشترك حول الوضع في الشرق الأوسط

تلبية لدعوة من سيادة الرئيس إيمانويل ماكرون، رئيس جمهورية فرنسا، قام سيادة الرئيس شي جين بينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية، بزيارة دولة إلى فرنسا من ٥ إلى ٧ مايو، حيث تبادل رئيسا البلدين بشكل متعمق وجهات النظر حول الوضع في الشرق الأوسط:

١- تعمل الصين وفرنسا، بصفتهما عضوين دائمين في مجلس الأمن الدولي، معا من أجل إيجاد حلول بناءة قائمة على القانون الدولي، للتحديات والتهديدات التي تواجه الأمن والاستقرار الدوليين.

* * * * * * * * * * *

٢- تدين الصين وفرنسا جميع الانتهاكات التي تخالف القانون الإنساني الدولي، ما يشمل جميع أعمال العنف الإرهابي والهجمات العشوائية ضد المدنيين. ويذكّر البلدان بالضرورة المطلقة المتمثلة في حماية المدنيين في غزة وفقا للقانون الإنساني الدولي. وأعرب رئيسا الدولتين عن اعتراضهما على الهجوم الإسرائيلي على رفح، الذي من شأنه أن يؤدي إلى كارثة إنسانية أوسع نطاقا، فضلا عن اعتراضهما على التهجير القسري للمدنيين الفلسطينيين.

* * * * * * * * * * *

٣- شدد رئيسا البلدين على الحاجة الملحة لوقف فوري ومستدام لإطلاق النار، لتمكين إيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع وحماية المدنيين في قطاع غزة. ودعا الرئيسان إلى إطلاق سراح جميع الرهائن بشكل فوري وغير مشروط، وضمان وصول المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الطبية واحتياجاتهم الإنسانية الأخرى، فضلا عن احترام القانون الدولي فيما يتعلق بجميع المعتقلين. ودعا الرئيسان أيضا إلى التنفيذ الفوري والفعال لقرارات الأمم المتحدة ذوات الصلة، وبشكل خاص قرارات مجلس الأمن الدولي أرقام ٢٧١٢ و٢٧٢٠ و٢٧٢٨. وهذه هي الطريقة الوحيدة الموثوقة لضمان تحقيق السلام والأمن للجميع وضمان عدم

> قلق بالغ إزاء خطر التصعيد في المنطقة ودعوة جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس

معاناة الفلسطينيين أو الإسرائيليين من الأهوال التي عاشوها منذ هجوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣.

* * * * * * * * * * *

٤- دعا رئيسا البلدين إلى فتح جميع الممرات ونقاط العبور المهمة بشكل فعال، لتمكين إيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة بشكل سريع وآمن ومستدام ومن دون عوائق. وشدد رئيسا البلدين على أهمية تعزيز تنسيق الجهود الإنسانية الدولية.

* * * * * * * * * * *

٥- دعا رئيسا البلدين جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم حدة التوترات، وفي هذا الصدد، أدانا سياسة إسرائيل فيما يتعلق ببناء المستوطنات،التي تنتهك القانون الدولي وتشكل عقبة كبرى أمام السلام الدائم، وأمام إمكانية إقامة دولة فلسطينية قابلة للاستمرار ومتاخمة. وجدد رئيسا البلدين التأكيد أن الحُكم المستقبلي لقطاع غزة لا يمكن فصله عن تسوية سياسية شاملة للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي على أساس حل الدولتين.

* * * * * * * * * * *

٦- دعا رئيسا الدولتين إلى العمل مجددا على إطلاق عملية سياسية حاسمة لا رجعة فيها لتنفيذ حل الدولتين بشكل ملموس، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وتكون القدس هي عاصمتهما، وتتم إقامة دولة فلسطينية قابلة للاستمرار ومستقلة وتتمتع بالسيادة بناء على حدود عام ١٩٦٧. وأكد رئيسا الدولتين التزامهما بهذا الحل، الذي هو السبيل الوحيد لتلبية التطلعات المشروعة للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني نحو السلام والأمن الدائمين.

* * * * * * * * * * *

٧- أعرب الرئيسان أيضا عن بالغ قلقهما إزاء خطر التصعيد في المنطقة، وحثا على منع حدوث اضطراب على المستوى الإقليمي. وتعمل الصين وفرنسا مع شركائهما لتهدئة الوضع، وتدعوان جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس.

* * * * * * * * * * *

٨- تؤكد الصين وفرنسا التزامهما بتعزيز حل سلمي ودبلوماسي للقضية النووية الإيرانية. وتعد خطة العمل الشاملة المشتركة التي تم التوصل إليها عام ٢٠١٥ نتيجة كبيرة للدبلوماسية متعددة الأطراف. وتشعر الدولتان بالقلق إزاء مخاطر التصعيد، وتذكّران بأهمية التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتسهيل الجهود الدبلوماسية، وتؤكدان التزامهما بحماية النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط .

* * * * * * * * * * *

٩- شدد رئيسا البلدين على أهمية حماية حرية الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن، وحثا على الوقف الفوري للهجمات على السفن المدنية، لحماية الأمن البحري والتجارة العالمية ومنع التوترات الإقليمية والمخاطر الإنسانية والبيئية.

* * * * * * * * * * *

١٠- دعا رئيسا البلدين إلى مراعاة الهدنة الأولمبية خلال دورتي الألعاب الأولمبية والبارالمبية الصيفيتين ٢٠٢٤. وتدعو الهدنة الأولمبية جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية خلال فترة دورتي الألعاب الأولمبيتين. وفي الوقت الذي تنتشر فيه الصراعات وتتزايد التوترات، تعد الهدنة فرصة للعمل نحو إيجاد حل دائم للصراعات في ظل احترام القانون الدولي بشكل كامل.

www.marsaddaily.com

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي